



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

البريدة السعيدة

اتفاقات دولتی . قوانین . أوامر و مراسیم
قرارات مقررات . منشیر . إعلانات و بلاغات

النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها	داخل الجرائد		خارج الجرائد
	6 المجلد	نسخة	نسخة
	30 دج	30 دج	80 دج
	70 دج	100 دج	150 دج
			بما فيها تكاليف الإرسال
الإدارة والتكوير الإضافة الصلابة للحكومة الطبع والإشراف إدارة مطبعة الحكومة 7 و 9 و 13 شارع عبدالقادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15، 18، 65 إلى 17 ج ج ب 50 - 3200			

لمن النسخة الأصلية : 100 دج ومن النسخة الأصلية وترجمتها 200 دج لمن العدد ثلثين النسخة : 50 دج وتسلم النسخات مجاناً للمشاركين.
 المطلوب منهم إرسال الملف الورق الأخيرة عند تجديده اشتراكاتهم والإسلام بطلباتهم يؤدي عن تغيير العنوان 50 دج. ومن النشر على أساس
 15 دج للمستطير -

فہرست

اتفاقات دولية

مرسوم رقم 83 - 479 مؤرخ في 4 ذى القعدة عام
1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن
المصادقة على اتفاق التعاون الاقتصادي
والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة
جمهورية أنغولا الشعبية، الموقع بلواندا في
15 أبريل سنة 1983.

المصادقة على اتفاق التعاون الثقافي بين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية، الموقع
ببلواندا في ١5 أبريل سنة ١983.

قوانين وأوامر

قانون رقم 83 - 18 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403
الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلق بحيازة الملكية
العقارية الفلاحية.

فهرس (تابع)

مرسوم رقم 83 - 486 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بأعوان البحث. 2061

مرسوم رقم 83 - 487 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمعدام الامم العمومي. 2062

مرسوم رقم 83 - 488 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الامم العمومي. 2063

مرسوم رقم 83 - 489 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بضباط الامم العمومي. 2065

مرسوم رقم 83 - 490 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الامم العمومي الاوائل. 2067

مرسوم رقم 83 - 491 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الامم العمومي. 2068

مرسوم رقم 83 - 492 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الامم العمومي المساعدين. 2070

مرسوم رقم 83 - 493 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بأعوان الامم العمومي. 2071

وزارة الاسكان والتعمير

مرسوم رقم 83 - 494 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن الحاق وحدة نجارة البلاستيك التابعة لمؤسسة الاشغال في باتنة بالمؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف. 2072

مراسيم، قرارات، مقررات

رئاسة الجمهورية

قراران مؤرخان في 11 رمضان عام 1403 الموافق 22 يونيو سنة 1983 يتضمنان تعيين مكلفين بهمة. 2047

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 22 شعبان عام 1403 الموافق 4 يونيو سنة 1983 يتضمن تعيين قاض عسكري. 2047

وزارة المالية

مرسوم رقم 83 - 478 مؤرخ في 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الداخلية. 2047

وزارة الداخلية

مرسوم رقم 83 - 481 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامم الوطني. 2049

مرسوم رقم 83 - 482 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمعدام الشرطة. 2054

مرسوم رقم 83 - 483 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الشرطة. 2056

مرسوم رقم 83 - 484 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بضباط الشرطة. 2057

مرسوم رقم 83 - 485 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمفتشي الشرطة. 2059

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شوال عام 1403 الموافق 30 يوليو سنة 1983 يتعلق بأسعار الزيوت النباتية ذات الاستعمال الغذائي في مختلف مراحل التوزيع. 2081

وزارة الثقافة

مرسوم رقم 83 - 497 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن إنشاء ديوان رياض الفتح. 2082

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 - 498 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن إنشاء معهد وطني لعلوم البحر وتهيئته السواحل، وتنظيمه. 2074

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية

مرسوم رقم 83 - 496 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلق بشروط استعمال غاز البترول المميع وقودا للسيارات وتوزيعه. 2078

اتفاقات دولية

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983. الشاذلي بن جديد

اتفاق للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة جمهورية أنغولا الشعبية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية المسماة أدناه بالاطراف المتعاقدة،

- رغبة منهما في تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين بلديهما وذلك وفقا لمروح علاقات الصداقة القائمة بين شعبيهما،

قد اتفقتا على ما يلي :

المسادة الاولى

يتعهد الطرفان المتعاقدان على تنمية التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والخبرة التكنولوجية

مرسوم رقم 83 - 499 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن المصادقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية، الموقع بلواندا في 15 أبريل سنة 1983.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منبه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق التعاون الاقتصادي

والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا

الشعبية، الموقع بلواندا في 15 أبريل سنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاق التعاون

الاقتصادي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية

أنغولا الشعبية، الموقع بلواندا في 15 أبريل سنة

1983، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 6

لا يمنع هذا الاتفاق الصحة القانونية أو تحقيق الالتزامات التي تتعهد بها كل مع الطرفين المتعاقدين في إطار الاتفاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات التي أبرمها كل مع الطرفين المتعاقدين.

المادة 7

تعرض الخلافات التي قد تحدث مع تفسير وتطبيق هذا الاتفاق على اللجنة المختلطة التي أنشئت بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية بتاريخ 29 يونيو سنة 1981.

المادة 8

1 - يمسى مفعول هذا الاتفاق لمدة سنتين ويجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابيا مع رغبته في نقضه ستة أشهر قبل ذلك.

2 - لا يؤثر انقضاء أو حلول أجل هذا الاتفاق على انجاز البرامج والمشاريع التي هي في طريق الانجاز أو التي لم يتم ابرامها بعد إلا إذا قرر الطرفان المتعاقدان عكس ذلك.

المادة 9

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بصفة مؤقتة ابتداء مع تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية بعد تبادل وثائق التصديق.

حرر بلواندا في 15 ابريل سنة 1983، في تسخين أصليتين باللغتين العربية والبرتغالية، يتساوى النصان في القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عن حكومة الجمهورية أنغولا الشعبية

جلول بختي نميش
عضو اللجنة المركزية
وزير المجاهدين

بوليتو يانتو جواو
كاتب الدولة للتعاون

بين الهيئات التابعة لكلا الطرفين وذلك قصد تشجيع التطور الاقتصادي والعلمي والتقني لكلا البلدين.

المادة 2

يتضمن على وجه أدق التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني المتصور من عليه في المادة الأولى مع هذا الاتفاق ما يلي :

(أ) - وضع منح دراسية وتربسية وذلك حسب الكيفيات التي ستحدد باتفاق مشترك.

(ب) - إرسال الخبراء والمدرسين والتقنيين،

(ج) - إعداد بعد قرار مشترك الدراسات والمشاريع الكفيلة بالمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي لكلا البلدين.

(د) - أشغال انجاز بحوث مشتركة تتملق بالمسائل العلمية والتقنية قد تؤدي الى انجازات اقتصادية واجتماعية.

(هـ) - كل شكل آخر للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بما في ذلك التكوين المهني والتقني للتقنيين والاطل يتفق على تعيينهم الطرفان المتعاقدان.

المادة 3

يتم تحديد بموجب اتفاقية الشروط العامة والمالية لهذا التعاون وكذا توزيع التكاليف بين الحكومتين كما يتم تحديد القانون الاساسي للخبراء والمدرسين والتقنيين.

المادة 4

يتعهد كل طرف متعاقد على منح في بلده لرعايا الطرف المتعاقد الآخر الموقدون لمهمة في إطار هذا الاتفاق جميع التسهيلات الضرورية للقيام بالمهام التي تسند لهم طبقا لاحكام هذا الاتفاق.

المادة 5

يضمن كل طرف متعاقد عدم الايابة بالوثائق والمعلومات المحصل عليها خلال مدة صلاحية هذا الاتفاق وعدم تبليغها لطرف ثالث بدون موافقة الطرف المتعاقد الآخر كتابيا.

اتفاق التعاون الثقافي

بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

جمهورية أنغولا الشعبية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية المسماة أدناه «الطرف المتعاقدة» رغبة منهما في تطوير شامل للعلاقات الثقافية بين بلديهما بغية تمسده وتعزيز روابط الصداقة التي تجمع بين الشعب الجزائري والشعب الأنغولي قررتا عقد هذا الاتفاق واتفقتا على الترتيبات التالية :

المادة الاولى

يعدل الطرفان المتعاقدان ان على تعزيز وتوطيد تعاونهما الثقافي في حدود امكانياتهما وذلك على اساس احترام سيادة كلا البلدين والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

المادة 2

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات الخاصة بتجاربهما وانجازاتها في ميادين التربية والاعلام والتعليم والفن والثقافة والتربية البدنية والرياضية عن طريق :

- ارسال وفود وممثلين عن العلوم والثقافة،
- تبادل المعلومات والوثائق ذات الطابع الفني والثقافي،
- معارض فنية،
- تنظيم تظاهرات فنية ورياضية.

المادة 3

يسهر كل طرف متعاقد على حماية وضمان حقوق المؤلف لمواطني الطرف الآخر.

مرسوم رقم 83 - 480 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام

1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن

المصادقة على اتفاق التعاون الثقافي بين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية، الموقع

بلواندا في 15 أبريل سنة 1983.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاق التعاون الثقافي

بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية، الموقع

بلواندا في 15 أبريل سنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاق التعاون

الثقافي بين حكومة الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية أنغولا

الشعبية، الموقع بلواندا في 15 أبريل سنة 1983،

وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1405

الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

المادة 4

يضع كل مع الطرفيين المتعاقدين تحت تصرف الطرف الاخر ممتلكات هوائية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والفنى لدراسة مواد ستحدد باتفاق مشترك بين الطرفين.

المادة 5

يتم تعيين المستفيدين من المنح المنصوص عليه في المادة الاولى من قبل الجهات المختصة في حكومة البلدين وعلى هؤلاء المستفيدين ان يخضعوا لاهتمامات الممول بها في البلاد المضيف.

المادة 6

يشجع الطرفان المتعاقدان في ميادين الاعلام والاذاعة والتلفزة والنشر والتوزيع والسينما على اساس عقود مبرمة لهذا الغرض بين المؤسسات المختصة لكلا البلدين.

المادة 7

يشجع ويسهل الطرفان المتعاقدان طبقا لروح هذا الاتفاق التعاون بين منظماتهما المكلفة بالانشطة الثقافية.

المادة 8

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون واللقاءات بين منظمات الشبيبة الجزائرية والانغولية المعترف بها من طرف حكومتى البلدين.

المادة 9

سيتم انجاز الانشطة المنصوص عليها في المواد السابقة بعد اتفاق بين الجهتين المختصة لكلا الطرفين.

يمنع كل طرف متعاقد في حدود امكانياته مع احترام القوانين المعمول بها في بلاده، التمييزات والوسائل الملائمة لضمان النجاح الكامل لهذه الانشطة.

المادة 10

يذكر الطرفان المتعاقدان امكانيات وضع نظام لمعادلة الشهادات والاعجازات الدراسية المتوخة مع قبل مؤسسات التعليم في البلدين، وذلك قصد ابرام اتفاق في هذا المجال.

المادة 11

قصد تطبيق هذا الاتفاق، يقوم كل بلد مع البلديين باعداد برنامج كل سنتين للتيارات تكلف بتطبيقه الجهات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة 12

يسرى كل خلاف قد يحدث عند تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالطريق الدبلوماسي.

المادة 13

يسرى مفعول هذا الاتفاق لمدة اربع سنوات ويجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر كتابيا مع رغبته في مراجعته كلياً أو جزئياً، وذلك ثلاثة اشهر قبل ذلك.

المادة 14

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بصفة مؤقتة بتاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية بعد تجسادل وثائق التصديق.

حرر بلواندة في 15 ابريل سنة 1983 في نسختين باللغة العربية والبرتغالية، يصادق النصان في القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
عن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية

بولينو بانتو جواو
جلول بغتي لعيش
عضو اللجنة المركزية
وزير المجاهدين

كاتب الدولة للتعاون

قوانين وأوامر

— وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،
يصدر القانون التالي نصه :

الفصل الاول احكام تمهيدية

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحديد
القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
باستصلاح الاراضى وكذا شروط نقل الملكية
المتعلقة بالاراضى الخاصة الفلاحية والقابلة
للفلاحة.

المادة 2 : طبقا للمادة 14 من الدستور، تستثنى
من مجال تطبيق هذا القانون الاراضى التابعة
لنظام التسيير الذاتى او للصندوق الوطنى للثورة
الزراعية.

المادة 3 : يجوز لكل شخص طبيعى يتمتع
بحقوقه المدنية او كل شخص اعتبارى تابع للنظام
التعاونى، جزائرى الجنسية، أن يمتلك أراض
فلاحية أو قابلة لذلك ضمن الشروط المحددة بموجب
هذا القانون.

الفصل الثانى

حيازة الملكية باستصلاح الاراضى

المادة 4 : مع مراعاة الاحكام المخالفة المنصوص
عليها فى التشريع والتنظيم المعمول بهما تنصب
حيازة الملكية بالاستصلاح على أراض تابعة للملكية
العامة والواقعة فى المناطق الصحراوية أو المنطوية
على مميزات مماثلة وكذا على الاراضى الاخرى غير
المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استخدامها
للفلاحة بعد الاستصلاح.

تحدد كينفيات تطبيق هذه المادة بموجب

مرسوم.

قانون رقم 83 — 18 مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403
الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلق بحيازة الملكية
العقارية الفلاحية.

ان رئيس الجمهورية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 151
و 154 منه،

— وبناء على قرارات اللجنة المركزية لحزب
جبهة التحرير الوطنى فى دورتها الثالثة المخصصة
للفلاحة،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ فى 7
شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن
القانون البلدى، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 73 المؤرخ فى 20
رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971
والمتضمن الشـورة الزراعية والنصوص المتخذة
لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 58 المؤرخ فى 20
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون المدنى،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 02 المؤرخ فى
12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982
والمعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى
للبناء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 166 المؤرخ فى
27 ذى الحجة عام 1394 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975
والمتضمن تحديد المناطق السهبية،

المادة 5 : تحدد المجموعات المحلية، داخل المناطق المحددة في المادة 4 مع هذا القانون، بعد أخذ رأى مصالح الفلاحة والرعى، المساحات التى توجد بها الاراضى المخصصة للامتلاك عن طريق الاستصلاح.

المادة 6 : يؤدى امتلاك الاراضى بموجب هذا الفصل الى نقل الملكية للمالك المترشح لاستصلاح الاراضى.

يقيد نقل الملكية المعترف به بشرط فاسخ يتمثل فى انجاز برنامج استصلاح يعمده الحائز وتصادق عليه الادارة.

يتم نقل الملكية بالدينار الرمزى.

المادة 7 : تحدد كىفيات واجراءات حيازة ملكية الاراضى بالاستصلاح بموجب مرسوم.

المادة 8 : يقصد بالاستصلاح مفهوم هذا القانون كل عمل مع شأنه جعل اراض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال.

ويمكن ان تنصب هذه الاعمال على اشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الاراضى والتجهيز والسقى والتخفيض والفراسة والمحافظة على التربة قصد اخصابها وزرعها.

المادة 9 : يمكن ان يرفق استصلاح الاراضى بانجاز محلات ذات الاستعمال السكنى مخصصة للمزارع وعائلته وبنائيات الاستغلال وكل ملحقات عادى فى مزرعة.

المادة 10 : على المالك ان يطلب رفع الشرط الفاسخ المشار اليه فى المادة 6 أعلاه.

ويتم هذا الرفع بعد اثبات انجاز برنامج الاستصلاح حسب كىفيات تحدد بموجب مرسوم.

المادة 11 : تمنح للمالك مهلة خمس سنوات، باستثناء حالة القوة القاهرة لانجاز برنامج استصلاح اراضيه.

غير أنه، اذا لم يتم الاستصلاح الا جزئيا عند انقضاء الاجل المشار اليه أعلاه، تتخذ

المادة 12 : يخضع حجم مشاريع الاستصلاح التى شرع فيها وفقا للشروط المنصوص عليها فى هذا الفصل، لضوابط منها على الخصوص :

- توفير الاراضى والمياه والحاجة اليهما.
- قابلية الحياة الاقتصادية فى المزرعة.
- تحديد موقع الاراضى المطلوب استصلاحها.
- تحديد كىفيات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم.

المادة 13 : يمكن للمالك بناء على طلب منهم، الاستفادة من مساهمات قابلة للتسديد فى شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح.

تحدد مبالغ هذه الاعتمادات وكىفيات منحها بموجب قوانين المالية.

المادة 14 : يمكن للمالك، فى اطار قوانين المالية، الاستفادة من الاعفاء من الرسوم والحقوق والاتاوى المفروضة على مسود التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح او استغلال الاراضى التى أصبحت منتجة.

المادة 15 : يقدر الشرط الفاسخ الذى تتقيد به السلطة الادارية المختصة فى جميع الحالات، مع طريق القضاء.

الفصل الثالث

حيازة الملكية عن طريق النقل

المادة 16 : ترخص حيازة الملكية عن طريق النقل التى تنصب على الاراضى الفلاحية او القابلة للفلاحة فى حدود المساحات المنبثقة عن الشروط المحددة فى المادة 12 أعلاه والمتعلقة بالاراضى المملوكة طبقا لاحكام الفصل الثانى.

اما بالنسبة لاراضى الملكية الخاصة الاخرى، فترخص حيازة الملكية عن طريق النقل طبقا لاحكام السارية من الامر رقم 71 - 73 المؤرخ فى 8 نوفمبر سنة 1971، ومجمل النصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 19 : تلغى أحكام المواد من 158 الى 165 المتعلقة بحق الشفعة وكذا أحكام المادة 168 من الامر رقم 71 - 73 المؤرخ في 8 نوفمبر سنة 1971 المشار اليه أعلاه.

المادة 20 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حذر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

المادة 17 : لا يجوز نقل ملكية الاراضي المملوكة في إطار الاستصلاح طبقا للشروط المحددة في الفصل الثاني من هذا القانون، الا عند رفع الشرط الفاسخ المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه.

الا أنه، وفي حالة عجز المالك أو ورثته المثبت قانونا، مع مواصلة عملية الاستصلاح، يجوز للمالك تحويل حقوقه، متى أن يوافق المشتري على الشرط الفاسخ، ضمن نفس الاشكال.

المادة 18 : لا يجوز أن تحيد الاراضي، موضوع نقل الملكية، مع مآلها الزراعي، الا في الشروط المحددة في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

مراسيم، قرارات، مقررات

الموافق 4 يونيو سنة 1983، يمين المرشح شعبان زروق، رقم تسجيله 75.211.13880 قاضيا للتحقيق العسكري لدى المحكمة العسكرية بالبلدية .

وزارة المالية

مرسوم رقم 83 - 478 مؤرخ في 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الداخلية.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10

و 152 منه،

— ويعتضى القانون رقم 82 - 14 المؤرخ في

14 صفر عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982

والمضمن قانون المالية لسنة 1983، لاسيما المادة

10 منه،

رئاسة الجمهورية

قراران مؤرخان في 11 رمضان عام 1403 الموافق 22 يونيو سنة 1983 يتضمنان تعيين مكلفين بمهمة.

بموجب قرار مؤرخ في 11 رمضان عام 1403 الموافق 22 يونيو سنة 1983، يعين السيد محمد عمارة، مكلفا بمهمة برئاسة الجمهورية (الامانة العامة).

بموجب قرار مؤرخ في 11 رمضان عام 1403 الموافق 22 يونيو سنة 1983، يعين السيد مولود هدير، مكلفا بمهمة برئاسة الجمهورية (الامانة العامة).

وزارة الدفاع الوطني

قرار مؤرخ في 22 شعبان عام 1403 الموافق 4 يونيو سنة 1983 يتضمن تعيين قاض عسكري.

بموجب قرار مؤرخ في 22 شعبان عام 1403

ميزانية التكاليف المشتركة، في البابين المخصصين في الجدول - أ - الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1983 اعتماد قدره اثنان وسبعسون مليوناً ومائتان وسبعة وخمسون ألفاً دينار (72.257.000) ويقيد في ميزانية وزارة الداخلية، في الايواب المبينة في الجدول - ب - الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الداخلية كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حري بالجزائر في 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 82 - 520 المؤرخ في 14 صفر عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمقتضى توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الداخلية بعنوان ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1983،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 14 صفر عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة بعنوان ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلقى من ميزانية سنة 1983 اعتماد قدره اثنان وسبعسون مليوناً ومائتان وسبعة وخمسون ألف دينار (72.257.000 دج) مقيد في

الجدول - أ -

رقم الايواب	العناوين	الاعتمادات المبلغية بالدينار
31 - 90	التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
31 - 90	الموظفون - مرتبات العمل	
	اعتماد احتياطي للتطبيق التدريجي للقانون الاساسي العام للعامل	60.257.000
	مجموع القسم الاول :	60.257.000
	القسم السابع	
37 - 91	المصاريف المختلفة	
	المصاريف المحتملة	12.000.000
	مجموع القسم السابع	12.000.000
	المجموع العام للاعتمادات المبلغات مع ميزانية التكاليف المشتركة :	72.257.000

الجدول - ب -

الاعتمادات المخصصة بالدينار	العناوين	رقم الإيواف
	وزارة الداخلية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
7.075.000	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة	03 - 31
51.534.000	مديريات الولايات - الاجور الرئيسية	11 - 31
15.400.000	مديريات الولايات - التعويضات والمنح المختلفة . .	12 - 31
	مدرسة الوطنية للحماية المدنية - التعويضات والمنح المختلفة	22 - 31
1.000.000	مجموع القسم الأول	
71.907.000	مجموع العنوان الثالث	
71.907.000	العنوان الرابع	
	التدخلات العمومية	
	القسم الثالث	
	النشاط التربوي والثقافي	
	الإدارة المركزية - المنح والاجور والتعويضات المقدمة للمتقاعدين	01 43
350.000	مجموع القسم الثالث	
350.000	مجموع العام للاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة الداخلية	
72.257.000		

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

وزارة الداخلية

مرسوم رقم 83 - 481 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامن الوطني.

ان رئيس الجمهورية،

— حافظي الامع العمومي المساعد،

— أعوان الامع العمومي.

(ما فئة الموظفين باللباس المدني فتضم :

— عمداء الشرطة،

— محافظي الشرطة،

— ضباط الشرطة،

— مفتشي الشرطة،

— أعوان البحث،

— أعوان الامع العمومي.

ويعتبر سلك أعوان الامع العمومي سلكا
مشتركا بين الفئتين.

الفصل الثاني

التوظيف — التكوين

المادة 4 : فضلا على التدابير الاخرى المنصوص
عليها في التشريع الجارى به العمل، لا يمكن أن
يوظف أحد في الامع الوطني اذا لم تتوفر فيه
الشروط التالية :

1 — أن يكون حاصلا على الجنسية الجزائرية
منذ خمسة أعوام على الأقل،

2 — أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والخلق
الحسنة،

3 — أن يكون مستوفيا شروط السج والتأهيل
البدني اللذين تتطلبهما الوظيفة،

4 — أن تكون له قامة لا تقل عن 1,66 متر وقدرة
بصرية مجموعها 10/15 لكلتا العينين دون
أن تقل قوة بصر العين الواحدة عن 10/7،
وتغفص القامة المطلوبة للمترشحات
حتى 1,55 متر،

5 — أن يكون متحررا من التزامات الخدمة
الوطنية،

6 — أن يكون التحقيق الاداري يعفيه مرضيا.

المادة 5 : تحدد القسوانين الاساسية الخاصة
شروط التوظيف والتكوين الخاصة بكل سلك.

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في

12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتمسك القانون الاساسي العام للوظيفة
العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 216 المؤرخ في

3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968
والمتمسك تحديد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة
على موظفي الامع الوطني،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 113 المؤرخ في

24 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 20 مارس سنة
1982 المحدد لشروط تعيين العمال في بعض المناطق
من التراب الوطني،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يهدف هذا المرسوم الى تحديد

الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامع
الوطني.

الفصل الاول

احكام عامة

المادة 2 : يعتبر موظفين في الامع الوطني،

الاشخاص الذين يعينون لشغل منصب دائم يساهمون
في الحفاظ على النظام العام وأمن الاشخاص
والممتلكات، والسكينة العامة.

المادة 3 : ينظم موظفو الامع الوطني ضمن

فئتين :

— فئة الموظفين بالزى الرسمي،

— فئة الموظفين العاملين باللباس المدني.

وتضم فئة الموظفين بالزى الرسمي :

— عمداء الامع العمومي،

— محافظي الامع العمومي،

— ضباط الامع العمومي،

— حافظي الامع العمومي الاوائل،

— حافظي الامع العمومي،

المادة 6 : يوظف رجال الشرطة مع طريق المسابقة على أساس الاختبارات أو الامتحان المهني.

غير أنه يمكن أن يوظف بالاختيار حسب نسبة وكيفيات تحددها القوانين الخاصة رجال الشرطة الذين يستوفون اقدمية معينة وسنا دنيا ويسجلون في قائمة تأهيل تعد طبقا لشروط جدول الترقية.

المادة 7 : يلزم المترشحون السديح يوظفون في احد اسلاك الامع الوطني يقضاء فترة تكوين.

المادة 8 : يتوقف ترسيم موظفي الامع الوطني على ما يأتي :

1 - تدريب تحدد طـرقه ومدته القوانين الخاصة،

2 - التسجيل في قائمة القبول في الوظيفة تقوم به لجنة بعد انتهاء التدريب على أساس تقرير رئيس المصلحة.

ويعلق الترسيم بعد انتهاء التدريب السلطة التي لها صلاحية التمييز، كما يمكنها بعد استشارة اللجنة أن تمدد فترة التدريب سنة أخرى على الأكثر، أو تعييد المتدرب الى سلكه الاصل أو تسرحه.

المادة 9 : يلتزم موظفو الامع الوطني عند توظيفهم بالخدمة مدة خمس (5) سنوات على الأقل، ولا تحسب ضمنها فترة التكوين.

يتعين على موظفي الامع الوطني أن يردوا الى الخزينة العامة كل مبالغ الاجور التي تقاضوها أثناء فترة التكوين مضافا اليها عند الاقتضاء نفقات الدراسة وذلك في حالة التسريح أثناء التكوين أو التمرين أو العزل لعدم الكفاءة أو خطأ مهني أو اخلال بالالتزام مع جانب واحد قبل اكتمال الفترة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

المادة 10 : يجب على موظفي الامع الوطني أن يتحلوا بالالتزام المطلق سلطة الدولة والعمل

المادة 11 : يجب على موظفي الامع الوطني احترامها، وحماية مصالح الامة، والدفاع عن مكتسبات الثورة.

ويجب عليهم تقديم مساعدتهم في جميع النشاطات التي تقوم بها القيادة السياسية للبلاد، بكل اخلاص وفعالية واهتمام.

المادة 12 : يجب على موظفي الامع الوطني، في اطار القانون، التدخل بمبادرتهم الشخصية حتى خارج الساعات العادية لعملهم قصد تقديم العون لاي شخص معرض للخطر، وقمع اي عمل مع شانه أن يخل بالنظام العام.

يتمتع موظف الامع الوطني في حالة خدمة عند تدخله تطبيقا للفقرة السابقة.

المادة 13 : يلتزم موظفو الامع العمومي بالسري المهني، وواجب التحفظ. ويجب عليهم أن لا يفشوا ولا يسمحوا بالاطلاع على أية وثيقة، أو معلومات يعرفونها أو يحوزونها أثناء ممارستهم لوظائفهم أو حدث باستثناء ضرورات الخدمة.

ويجب عليهم أن يمتنعوا ولو خارج الخدمة عن أي عمل يتعارض وطبيعة وظائفهم.

تنجز مع أية مخالفة لاحكام هذه المادة عقوبات تأديبية بدون المساس بتطبيق قانون العقوبات.

المادة 14 : يمنع على موظف الامع الوطني أن يحتفظ لديه بأى وثيقة تخص المصلحة حتى ولو كانت من ثمار عمله الشخصي.

المادة 15 : يعد موظف الامع الوطني مسؤولا عن التطبيق السليم للمهام الموكلة اليه كيفما كانت رتبته السلمية.

ومع جهة أخرى، لا يعفى مع أية مسؤولية تقع على كاهله بسبب المسؤولية الخاصة بمؤوسه.

المادة 16 : يمنع قطعا على موظفي الامع الوطني اللجوء الى الاضراب أو أي شكل آخر من التوقف المدير مع العمل وكل عمل جماعي منخل بالانضباط، يعاقب عليه خارج الضمانات التأديبية.

الفصل الثالث

الواجبات والالتزامات

المادة 17 : يجب على موظفي الامع الوطني أن يتحلوا بالالتزام المطلق سلطة الدولة والعمل

ولا يمكنهم من مساعدة الدائرة الإدارية التي يعملون فيها دون ترخيص كتابي من رئيس المصلحة التي ينتمون إليها.

المادة 23 : لا يمكن لموظفي الامن الوطني عقد الزواج بدون ترخيص كتابي سابق من السلطة التي لها صلاحية التعيين.

ان طلب الترخيص بالزواج يجب أن يقدم ثلاثة أشهر قبيل الاحتفال بالزواج، ويجب أن يستند الطلب على استخراج نسخة من شهادة ميلاد الزوج وشهادة الجنسية، وعند الاقتضاء يجب ذكر مهنة وممثل الزوج وتلزم الادارة بالرد خلال شهرين ابتداء من تاريخ ايداع الطلب.

وفي حالة ما اذا عقد الموظف المعنى بالامر الزواج منتهكا أحكام الفقرات السابقة، أو بالرغم من الرفض المبرر لطلبه، فإن السلطة التي لها صلاحية التأديب أن تتخذ أي اجراء خاص يحمي مصالح الخدمة، وذلك بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة.

المادة 24 : لا يستطيع موظفو الشرطة مع الجنس النسوي عقد الزواج قبل ترسيمهم.

المادة 25 : لا يمكن لموظف الامن الوطني الجمع بين نشاط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يتعارض ووظيفته.

ومن جهة أخرى، فإن عليه ابلاغ ادارته اذا ما كان زوجه يمارس نشاطا مربحا أو يمتلك مصالح مالية صناعية أو تجارية، وذلك للتأكد فيما اذا كان هناك تعارض مع وظيفته.

المادة 26 : يتعين على موظف الامن الوطني ابلاغ ادارته دونما تعطيل بأي تفويض مطرا على وضعيته العائلية، أو أي تغيير لمؤانته الشخصي.

الفصل الرابع

الشروط المادية

المادة 27 : يستفيد موظفو الامن الوطني فيما يخص الاجر بمرتبة يرتبط بمسلم الترتيب الخاص بسلكهم أو بالوظيفة التي يشغلونها، وكذلك مع

المادة 16 : لا يمكن لموظفي الامن الوطني بدون ترخيص كتابي مع السلطة التي لها صلاحية التعيين، أن يقوموا بما يأتي :

— الانخراط ولا المشاركة في أية جمعية سياسية أو دينية أو اجتماعية أو رياضية أو ثقافية أو غيرها،

— جمع الاموال، أو القيام بجمع التبرعات، أو السعي لجمع الهبسات أو تلقي الانخراطات أو الاشتراكات أو أي شيء آخر.

المادة 17 : لا يمكن تعيين موظفي الامن الوطني أو نقلهم الى منطقة أو دائرة ادارية تكون ممارسة وظائفهم فيها معرضة للمضار من استقلاليتهم.

المادة 18 : يمكن أن ينقل موظفو الامن الوطني بعد اقامة ثلاث سنوات في نفس المنطقة أو الدائرة الادارية اذا لم تكن هناك ضرورة للمصلحة.

المادة 19 : يجب على موظفي الامن الوطني أن يعملوا ثلاث سنوات على الأقل، خلال حياتهم المهنية في مصلحة للشرطة بولايات الجنوب، أو منطقتهم معروفة.

المادة 20 : يمكن أن يدهى موظفو الامن الوطني لممارسة وظائفهم نهارا وليلا خارج مدة الدوام الرسمي الاسبوعي.

تعوض الساعات المتعددة خارج مدة الدوام الرسمي الاسبوعي براحة من نفس المدة تمنح في أقرب الأجل الممكنة.

المادة 21 : يستفيد موظفو الامن الوطني يوم راحة كل اسبوع، يمنحها اياهم رئيس المصلحة مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورات المصلحة.

تؤجل هذه الراحة الى تاريخ لاحق اذا ما اقتضت ذلك ضرورة المصلحة.

تعوض بيوم راحة الخدمات المؤداة في يسوم عطلة.

المادة 22 : لا يمكن لموظفي الامن الوطني مغادرة التراب الوطني دون ترخيص كتابي من السلطة التي لها صلاحية التعيين.

ويعرض هذا الجدول على اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة لعبدى رأيها فيه.

المادة 34 : خلافا لاحكام المواد 31 و 32 و 33 اعلاه، واحكام القوانين الاساسية الخاصة المتعلقة بالتوظيف، يمكن موظفى الامن الوطنى الذين يكون سلوكهم وطريقة خدمتهم وشجاعتهم واخلاصهم خارجة للعادة، ان يستفيدوا ترقية امتيازية، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة، الى سلك اعلى او ترقية فى الدرجات، وذلك مكافاة وتشجيعا لهم.

الفصل السادس

اللجان المتساوية الاعضاء - الانضباط

المادة 35 : تنشأ طبقا للتنظيم الجارى به العمل ولكل سلك من أسلاك الامن الوطنى، لجنة متساوية الاعضاء او عدة لجان يمكنها امثارتها فى مسائل ذات طابع فردى مهم موظفى الامن الوطنى. يحدد اختصاص اللجان المتساوية الاعضاء الاقليمى، وتكوينها المبدى فى القرار الذى ينشئها

المادة 36 : تمتد صلاحية التأديب الى السلطة التى لها صلاحية التمييز وتمارسها، بعد استشارة اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة التى تجتمع فى مجلس تأديبى.

المادة 37 : حلاوة على المقررات التأديبية المنصو من عليها فى المادة 55 من الامر رقم 66 - 33 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور اعلاه، يمكن ان يتعرض موظفو الامن الوطنى الى احد الاجرائين التاليين :

- 1 - حجز من يوم الى 8 أيام فى محلات المصلحة،
- 2 - الادماج المؤقت او النهائى فى سلك نظير آخر تابع للامن الوطنى.

الفصل السابع

احكام خاصة

المادة 38 : يؤدى موظفو الشرطة اليمين لدى شروعههم الاول فى العمل.

نظام تمويضى لكافاة الراجبات والقبضات الخاصة برطالهم.

يحدد النظام التمويضى لموظفى الامن الوطنى بمرسوم.

المادة 38 : يجب على موظف الامن الوطنى الاستقرار مع أسرته فى اقامته الادارية الا اذا كان هناك اعفاء صريح من قبل المصلحة التى لها صلاحية التمييز.

المادة 39 : يستفيد موظف الامن الوطنى الذى يمرض او ينقل لفائدة المصلحة مع مجانية الرحيل او رد لقائه على اساس تقديم الادراك النهائية. ويمكنه ايضا الحصول على تصريح للتنقل له ولاسوته.

المادة 40 : يستفيد موظف الامن الوطنى اما مع مجانية السكن او تمويضى من السكن بعدد كفيات منحه بنص لاحق.

الفصل الخامس

التنقيط - الترقية

المادة 41 : تملك السلطة التى لها صلاحية التمييز حق التنقيط وتمنح كل سنة لموظف الامن الوطنى، بناء على التراوح رئيس المصلحة، نقطة رقمية تتبع بتقدير همام يترجم القيمة المهنية للموظف المعنى، وكذلك طريقة خدمته وسلوكه واستعداداته الخاصة.

تبلغ بطاقة التنقيط الى الموظف، وفى حالة الاعتراض، تعرض على اللجنة المتساوية الاعضاء المختصة التى يمكنها ان تطلب احصاءة النظر فى النقطة الرقمية.

المادة 42 : يرقى موظفو الامن الوطنى مع درجة الى اخرى بكيفية متواصلة تبعا للاقدمية والنقطة الرقمية والتقدير العام.

المادة 43 : يجب على موظفى الامن الوطنى كى يستفيدوا من الترقية ان يكونوا مسجلين فى جدول الترقية الذى تمتد له الادارة كل سنة.

مرسوم رقم 83 - 482 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بعمداء الشرطة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الداخلية،

— وبناء على الدستور، لا سيما الماتان III - IO و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لا سيما المادة 216 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلال بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 217 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص للمحافظيين الرئيسيين، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامن الوطني،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكون عمداء الشرطة ملوكا من

الموظفين.

ولا يمكن ان يحرمهم مع تلك اليمين الا السلطة التي لها صلاحية التعيين.

المادة 39 : يلزم موظفو الشرطة الذين ينتمون الى سلك فئة النوى الرسمي بارتدائه ما عدا في حالة ضرورة المصلحة.

تحدد بمرسوم، الازياء وشعارات السلك، والقبعات، والرتب، والتجهيزات الادارية.

المادة 40 : يلتزم الموظفون المقبولون او المعينون في وحدات التدريب والتدخل التابعة للامن الوطني بالعمل فيها مدة خمس (5) سنوات على الاقل.

المادة 41 : يستفيد موظفو الامن الوطني العاملون في وحدات التدريب والتدخل امتياز اقدمية معادلة لسنة مع كل ثلاثة (3) اعوام كاملة في هذه المصالح اذا ما اعتبرت كيفية خدمتهم مرضية.

ويمكنهم هذا الامتياز مع الترقية في الدرجة والادمية المطلوبة اما للمشاركة في امتحان مهني للالتحاق بسلك اعلی أو ليمينوا بالامتياز.

يرقى موظفو الامن الوطني العاملون في وحدات التدريب والتدخل بالمدة السريعة على الرغم مع النسب المحددة لكل فترة ترقية، ما لم يتخذ قرارا مخالفا لذلك المدين العام للامن الوطني.

المادة 42 : تلغى احكام المرسوم رقم 68 - 216 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المذكور اعلاه.

المادة 43 : ينشئ هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

المادة 2 : يكلف عمداً الشرطة بوظائف إدارة مصالح الامن الوطني وتنشيطها ومراقبتها.

ويضطلعون بمسؤولية المصالح العاملة، والادارية، والتكوين، أو المصالح التقنية للامن الوطني.

يمارسون صلاحيات قضاء النظام الاداري والقضائي المخولة لهم بموجب القانون.

يمكن عمداً الشرطة الذين بلغوا الدرجة السادسة من سلمهم والذين عينوا على رأس مصلحة، حمل صفة عميد أول للشرطة.

المادة 3 : يتم توظيف عمداً الشرطة :

1 - مع طريق امتحان مهني مفتوح لمحافظي الشرطة ومحافظي الامن العمومي، الرسميين الذين يشبتون خمس (5) سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة، في حدود ثمانية أعمار (8/10) وعشر (10/1) المناصب المتوفرة .

2 - في حدود العشر (10/1) مع المناصب المتوفرة ، وبالاتقاء مع بيع محافظي الشرطة الرسميين، البالغين من العمر 45 سنة على الأقل مع يشبتون عشر (10) سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 4 : يحدد قرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري، كليات تنظيم الامتحان المهني المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه.

المادة 5 : يعين عمداً الشرطة الذين يوظفون طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه، كمتدربين مع قبل السلطة التي لها حق التعيين.

ويمكن أن يرسموا بعد فترة تمرين مدتها سنة، اذا كانوا مسجلين على قائمة للقبول في الوظيفة، تمدها لجنة الترسيم المحدد تكوينها في

القرار المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه، وذلك بناء على تقرير رئيس المصلحة.

وفي حالة ما اذا يتم الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين، يمكنها بعد استشارة اللجنة، منحهم تمديد التعيين لمدة سنة كحد أقصى، او اعادتهم الى سلمهم الاصل.

المادة 6 : تنشر قرارات تعيين عمداً الشرطة وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامن الوطني.

المادة 7 : يرتب سلم عمداً الشرطة في السلم الرابع عشر (14) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن اثناء السلم الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

المادة 8 : تحدد النسبة القصوى مع عمداً الشرطة الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع بـ 10٪ مع المجموع الفعلي للسلك.

المادة 9 : يدرج عمداً الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم، في السلم المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، حسب الشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكويناً تحدد طرقه بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح والاداري.

المادة 10 : تلغى احكام المرسوم رقم 68 - 117 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة 11 : يدرج عمداً الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم، في السلم المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، حسب الشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكويناً تحدد طرقه بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح والاداري.

المادة 12 : يدرج عمداً الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم، في السلم المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، حسب الشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكويناً تحدد طرقه بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح والاداري.

المادة 13 : تلغى احكام المرسوم رقم 68 - 117 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة XI : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 23 غشت سنة 1983.

الغاذلي بن جديد

مرسوم رقم 83 - 483 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الشرطة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

16 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في

أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978

والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما

المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في

12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966

والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف

العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في

12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966

والمتضمن انشاء للسلاسل بمرتبات اسلاك الموظفين

وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 68 - 218

المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو

سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص

لمحافظي الشرطة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في

4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983

الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على

موظفي الامن الوطني،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

اهكام عامة

المادة الاولى : يكون محافظو الشرطة سلكا مع الموظفين.

المادة 2 : يكلف محافظو الشرطة تحت قيادة عمداء الشرطة بوظائف ادارة مصالح الامن العمومي وتنشيطها ومراقبتها.

ويضطلمون بمسؤوليات في نطاق المصالح العاملة والادارية، ومصالح التكوين او المصالح التقنية للامن الوطني.

ويمارسون صلاحيات قضاء النظام الاداري والقضائي المخولة لهم بموجب القانون.

المادة 3 : يعد محافظو الشرطة في وضعية نشاط في مصالح الامن الوطني.

الفصل الثاني

التوظيف

المادة 4 : يوظف محافظو الشرطة :

I - من بين الطلبة المتخرجين من المدرسة العليا للشرطة بعد تكوين مهني مدته سنة يتوج بامتحان للتأهيل، المتبعين عند الالتحاق بالمؤسسة :

- اما ليسانس في الحقوق أو أي شهادة معادلة معترف بها، ولهم من العمر 21 سنة على الاقل و 35 سنة على الاكثر عند تاريخ اجراء المسابقة،

- أو خفصة (5) أعوام من الخدمات الفعلية بصفة ضابط للشرطة أو ضابط للامن العمومي مرسوم.

2 - في حدود عشرين (20/1) المناصب المتوفرة، وبالاقتضاء من بين ضباط الشرطة المرشحين البالغين من العمر 45 سنة على الاقل ممن يشتهون عشرين (20) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 5 : ان طرق تنظيم المسابقة والامتحان المهني للالتحاق بتمريض محافظي الشرطة تحدد

عليه في المادة 9 أعلاه، وفقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكويننا محدد كفاءاته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 12 : تلغى أحكام المرسوم رقم 68 - 218 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 83 - 484 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بضباط الشرطة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

IO و I52 منه، .

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 220 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968

بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 6 : يعين محافظو الشرطة الموظفون وفقا للشروط المتصوص عليها في المادة 4 الفقرة 2 أعلاه، كمتبرعين ممثل الطلبة محافظي الشرطة المقبولين في امتحان التأهيل.

المادة 7 : يمكن لمحافظي الشرطة المتبرعين أن يرسموا بعد تمرين مدته سنة اذا كانوا مسجلين على قائمة للتقبول بالوظيفة، تعد طبقا لتقرير رئيس المصلحة مع قبل لجنة للترسيم يحدد تكوينها القرار المتصوص عليه في المادة 5 أعلاه.

وفي حالة ما اذا لم يعلن الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها بعد استشارة اللجنة، منحهم تمديدا للتمرين لمدة أقصاها سنة، أو اعادتهم الى سلكهم الاصلى، أو تسريحهم.

المادة 8 : تنشر قرارات تعيين محافظي الشرطة وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للأمن الوطني.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 9 : يرتب سلك محافظي الشرطة في السلم الثالث عشر (13) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم .

الفصل الرابع

احكام خاصة

المادة 10 : تحدد النسبة القصوى مع محافظي الشرطة الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع بـ 5 ٪ من المجموع الفعلي للسلك.

الفصل الخامس

احكام انتقالية

المادة 11 : يدرج محافظو الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم في السلم المنصوص

ونسبة حافظى الامن العمومى الاوائل الذين يمكن قبولهم في تمرير ضباط الشرطة، محددة بـ 20/I مع المناصب المتوفرة.

2 - من بين مفتشى الشرطة الرسميين، البالغين من العمر 45 سنة على الاقل الذين يثبتون عشر (10) سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود 10/I المناصب المتوفرة وبالاقتضاء 20/I.

المادة 5 : تحدد كفاءات تنظيم المسابقة والامتحان المهني للالتحاق بتمرير ضباط الشرطة بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 6 : يعين ضباط الشرطة الموظفون وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 4 (الفقرة 2) اعلاه، كمتدربين مثل الطلبة ضباط الشرطة المقبولين في امتحان التأهيل.

المادة 7 : يمكن أن يرسم ضباط الشرطة المتدربين بعد فترة تمرير مدتها سنة، اذا كانوا مسجلين على قائمة للقبول بالوظيفة تعدها لجنة الترسيم التي يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 5 اعلاه، وذلك بناء على تقرير رئيس المصلحة.

وفي حالة ما اذا لم يبلغ الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها بعد استشارة اللجنة اما منحهم تمديدا لتمريرهم لمدة اقصاها سنة، او اعادتهم الى سلكهم الاصلى، او تسريحهم.

المادة 8 : تنشر قرارات تعيين ضباط الشرطة وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامن الوطنى.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 9 : يرتب سلك ضباط الشرطة في السلم الثانى عشر (12) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن

والمتضمن القانون الاساسى الخاص لضباط الشرطة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 48I المؤرخ في 4 ذو القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفى الامن الوطنى، يرسم ما يلى :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكون ضباط الشرطة سلكا مع الموظفين.

المادة 2 : يكلف ضباط الشرطة بوظائف التحريات والاستعلامات والتأطير والتكوين أو التسيير التي يمارسونها تحت سلطة محافظى الشرطة. ويمكنهم النيابة عن هؤلاء الا في الحالات التي ينص فيها القانون صراحة على تدخل محافظ الشرطة.

المادة 3 : يعد ضباط الشرطة في وضعية نشاط في مختلف مصالح الامن الوطنى.

الفصل الثالث

التوظيف

المادة 4 : يتم توظيف ضباط الشرطة :

I - من بين الطلبة المتخرجين من المدرسة العليا للشرطة بعد فترة تكوين مهني مدته سنة يتوج بامتحان للتأهيل الذين يثبتون عند الالتحاق بالمؤسسة :

- اما بكالوريا التعليم الثانوى أو شهادة معادلة معترف بها، ويكون عمرهم 21 سنة على الاقل و35 سنة على الاكثر عند تاريخ اجراء المسابقة.

- أو خمسة (5) أعوام من الخدمة الفعلية بصفة مفتش للشرطة أو حافظ اول للامن العمومى مرسوم.

والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 131 المؤرخ فى 3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسى الخاص لمفتشى الشرطة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفى الامن الوطنى،
يرسم ما يلى :

الفصل الاول أحكام عامة

المادة الاولى : يكُون مفتشو الشرطة سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يكلف مفتشو الشرطة تحت سلطة ضباط الشرطة بالتحقيقات العامة والادارية وبمهام الاستعلامات، والوظائف المتصلة بسيير المصالح العامة للشرطة.

ويمكن أن يعينوا فى المصالح التقنية والادارية للامن الوطنى.

الفصل الثانى التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف مفتشى الشرطة :

I - من بين الطلبة المتخرجين من المدرسة العليا للشرطة بعد تكوين مهنى مدته سنة يتوج

انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الفصل الرابع أحكام خاصة

المادة 10 : تحدد النسبة القصوى مع ضباط الشرطة الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع بـ 5 ٪ من المجموع الفعلى للسلك.

الفصل الخامس أحكام انتقالية

المادة 11 : يدرج ضباط الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم فى السلم المنصوص عليه فى المادة 9 أعلاه، وفقا للشروط المحددة فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كفياته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 12 : تلغى أحكام المرسوم رقم 68 - 220 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 83 - 485 مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسى الخاص بمفتشى الشرطة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى

اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين مفتشى الشرطة وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم فى النشرة الداخلية للامن الوطنى .

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك مفتشى الشرطة فى السلم الحادى عشر (II) المنصوص عليه فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم .

الفصل الرابع

أحكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى من مفتشى الشرطة الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع بـ 5٪ من المجموع الفعلى للسلوك .

الفصل الخامس

أحكام انتقالية

المادة 10 : يدرج مفتشو الشرطة العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم فى السلم المنصوص عليه فى المادة 8 أعلاه، وفقا للشروط المحددة فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كفاءاته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى .

المادة 11 : تلغى أحكام المرسوم رقم 66 - 131 المؤرخ فى 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه .
المادة 12 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 .

الشاذلى بن جديد

بامتحان للتأهيل، والذين يثبتون عند الالتحاق بالمؤسسة :

— اما شهادة مدرسية لقسم السنة الثانية من التعليم الثانوى أو أى شهادة معادلة معترف بها، ويكون عمرهم 19 سنة على الأقل و30 سنة على الأكثر عند تاريخ اجراء المسابقة .

— أو ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة عون للبحث والتحقيق أو حافظ للامن العمومى مرسوم .

تحدد نسبة حافظى الامن العمومى الذين يمكن قبولهم فى تمرين مفتشى الشرطة بعشر (10/1) المناصب المتوفرة .

2 — من بين أعوان البحث، والتحقيق وحافظى الامن العمومى المرسمين، البالغين من العمر 40 سنة على الأقل الذين يثبتون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك فى حدود عشر (10/1) المناصب المتوفرة، وبالاقتضاء .

المادة 4 : تحدد كفاءات تنظيم المسابقة والامتحان المهنى للالتحاق بتمرين مفتشى الشرطة بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى .

المادة 5 : يعين مفتشو الشرطة الموظفون طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة 3 (الفقرة 2) أعلاه، كمتدربين مثل الطلبة المفتشين المقبولين فى امتحان التأهيل .

المادة 6 : يمكن أن يرسم مفتشو الشرطة المتدربين بعد فترة مدتها سنة اذا كانوا مسجلين فى قائمة للقبول فى المناصب تعدها وفقا لتقرير رئيس المصلحة، لجنة ترسيم يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه فى المادة 4 أعلاه .

وفى حالة ما اذا لم يعلق الترسيم، فان السلطة التى لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة، منحهم تمديدا للتمرين لمدة أقصاها سنة، أو إعادتهم الى سلكهم الاصلى أو تسريحهم .

الفصل الثاني التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف أعوان البحث :

I - مع بين الطلبة المتخرجين من المدرسة التطبيقية للشرطة بعد تكوين مهني مدته 18 شهر يتوج بامتحان للتأهيل، الذين يثبتون عند الالتحاق بالمدرسة :

- اما شهادة مدرسية للسنة الرابعة من التعليم المتوسط، ويكون عمرهم 19 سنسنة على الاقل و 30 سنة على الاكثر عند تاريخ اجراء المسابقة،

- أو ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة عون للامن العمومي مرسوم.

2 - مع بين أعوان الامن العمومي الرسميين، الذين لهم من العمر 40 سنة على الاقل ويثبتون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود عشر (10/1) المناصب المتوفرة، وبالاقتضاء.

المادة 4 : تحدد كفاءات تنظيم المسابقة والامتحان المهني للالتحاق بتمارين أعوان البحث بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 5 : يمين أعوان البحث الموظفون وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 3 (الفقرة) كمتمرنين مثل الطلبة أعوان البحث المقبولين في امتحان التأهيل.

المادة 6 : يمكن أن يرسم أعوان البحث المتمرنين بعد سنة تمرين اذا كانوا مسجلين في قائمة للقبول بالوظيفة تعدها لجنة ترسيم وفقا لتقرير رئيس المصلحة، من طرف لجنة ترسيم يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه.

وفي حالة ما اذا لم يعلن الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة، منحهم تمديدا للتمرين لمدة أقصاها سنة، أو اعادتهم الى سلطتهم الاصلية أو تسريحهم.

مرسوم رقم 83 - 486 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بأعوان البحث.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في I2 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في I2 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامن الوطني،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكون أعوان البحث سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يكلف أعوان البحث، تحت سلطة مفتشي الشرطة، بمهام التحقيقات القضائية والادارية، والاستعلامات والوظائف المتعلقة بسير مصالح الشرطة.

ويمكن أن يوظفوا أيضا في المصالح الحدودية والادارية والتقنية للامن الوطني.

مرسوم رقم 83 - 487 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بعمداء الامن العمومي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ في أول رمضان عام I398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء الساللم بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامن الوطني،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكون عمداء الامن العمومي سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يكلف عمداء الامن العمومي بوظائف التأطير والتكوين والتنشيط ومراقبة الموظفين بالزى الرسمي.

ويمارس هؤلاء صلاحيات قضاة النظام الاداي والقضائي المخولة لهم بموجب القانون.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين البحث وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامن الوطني.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك أعوان البحث في السلم التاسع (9) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء الساللم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الفصل الرابع

احكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى مع أعوان البحث السديخ يمكن انتدابهم أو احوالتهم على الاستيداع بـ 5 ٪ مع المجموع الكلي للسلك.

الفصل الخامس

احكام انتقالية

المادة IO : يدرج أعوان البحث العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم في السلم المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه، وفقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كلفياته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

المادة II : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

الفصل الثالث

المسرتب

المادة 7 : يرتب سلك عمداء الامم العمومي في السلم الرابع (14) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 37 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلال الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الفصل الرابع

احكام خاصة

المادة 8 : تحدد النسبة القصوى مع عمداء الامم العمومي الذي يمكن انتدابهم او احوالهم على الاستيداع بـ 10 ٪ مع المجموع الفعلي للسلك.

الفصل الخامس

احكام انتقالية

المادة 9 : يدمج عمداء الامم الماملون بالنزى الرسمي عند تاريخ توقيع هذا المرسوم في سلك عمداء الامم العمومي وفقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 37 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه اعلاه، ويتلقون تكوينا تحسبده كفاءاتهم بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 83 - 488 مؤرخ في 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بمحافظي الامم العمومي.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير الداخلية،

يمكن عمداء الشرطة الذين بلغوا الدرجة السادسة مع رتبتهم الذين يمارسون نشاطا قياديا ان يحملوا صفة عميد اول للشرطة.

الفصل الثاني

التوظيف

المادة 3 : يوظف عمداء الامم العمومي :

1 - باجراء امتحان يفتح لمحافظة الامم العمومي المرشحين، الذين يشبتون مدة خمس (5) سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود 10/9 الوظائف المقررة.

2 - مع بين محافظي الامم العمومي المرشحين البالغين من العمر 45 سنة على الاقل، الذين يشبتون خمس (10) سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود 10/1 الوظائف المتوفرة، وبالاتقاء.

المادة 4 : تحدد كفاءات تنظيم الامتحان المهني المنصوص عليه في المادة 3 اعلاه، بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 5 : يعين عمداء الامم العمومي الموظفون طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 3 اعلاه، كمتبرئين من قبل السلطة التي لها حق التعيين.

ويمكن ترسيمهم بعد فترة تمرير لمدة سنة اذا كانوا مسجلين في قائمة للقبول بالوظيفة المحددة وفقا لتقرير رئيس المصلحة، وذلك مع قبل لجنة ترسيم يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 4 اعلاه.

واذا لم يتم اعلان الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة، اتخاذ قرار تمديد فترة التميرير لمدة سنة كحد أقصى، او اعادتهم الى سلكهم الاصل.

المادة 6 : تنشر قرارات تعيين عمداء الامم العمومي وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامم الوطني.

الفصل الثاني

التوظيف

المادة 3 : يوظف محافظو الامن العمومي :

1 - عن طريق امتحان مهني مخصص لضباط الامن العمومي المرشحين الذين يشبتون خمسة (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة،

2 - من بين ضباط الامن العمومي المرشحين، البالغين من العمر 45 سنة على الاقل، الذين يشبتون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود 10/1 الوظائف المتوفرة، وبالاقتضاء.

المادة 4 : تحدد كفاءات تنظيم الامتحان المهني المنصوص عليه في المادة 3 اعلاه، بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكسائب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 5 : يعين محسبافظو الامن العمومي الموظفون طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 3 اعلاه، كمتمرنين من قبل السلطة التي لها حق التعيين.

المادة 6 : يمكن ترسيم محافظو الامن العمومي المتمرنين بعد فترة تمرين مدتها سنة، اذا كانوا مسجلين في قائمة القبول بالوظيفة المحددة، وفقا لتقرير رئيس المصلحة، وذلك من قبل لجنة ترسيم يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 4 اعلاه.

واذا لم يتم اعلان الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة، اتخاذ قرار تمديد فترة التمرين لمدة سنة كحد اقصى، او اعادتهم الى سلكتهم الاصلية.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين محافظي الامن العمومي وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامن الوطني.

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في اول رمضان عام 1398 الموافق 3 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 226 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية، الممبدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلاسل بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، الممبدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفي الامن الوطني،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكون محافظو الامن سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يقوم محافظو الامن العمومي بضمان حفظ النظام واسسج الاشخاص والممتلكات، والسكينة والنظافة العامة، وذلك تحت سلطة الامن العمومي.

ويكلفون في اطار الوحدات المنشأة واسلاك الطريرق العمومية بالطاير، وتكوين الموظفين العاملين بالزى الرسمي.

وهمارسون صلاحيات قضاة النظام الاداري والقضائي المخولة لهم بموجب القانون.

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ في

أول رمضان عام I398 الموافق 5 غشت سنة 1978

والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما

المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في

I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966

والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة

العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في

I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966

والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات أسلاك الموظفين

وتنظيم مهنهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 48I المؤرخ في

4 ذى القعدة عام 1403 الموافق I3 غشت سنة 1983

الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على

موظفى الامن الوطنى،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

أحكام عامة

المادة الاولى : يكّون ضباط الامن العمومي

سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يقوم ضباط الامن العمومي بضمان

حفظ النظام وأمن الاشخاص والممتلكات،

والسكينة العامة.

ويكلفون تحت سلطة محافظ الامن العمومي

في اطار وحدة منشأة أو سلك للطريق العام

بالتأطير، وتكوين الموظفين بالزى الرسمي.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك محافظى الامن العمومي

في السلم الثالث عشر (I3) المنصوص عليه في

المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في 2 يونيو سنة

1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات

أسلاك الموظفين وتنظيم مهنهم.

الفصل الرابع

أحكام خاصة

المادة 9 : تحده النسبة القصوى من محافظى

الامن العمومي الذين يسكن انتدابهم أو احوالتهم

على الاستيداع بـ 5 ٪ من المجموع الفعلي للفتة.

الفصل الخامس

أحكام انتقالية

المادة IO : يدمج محافظو الامن العمومي

العاملون بالزى الرسمي عند تاريخ توقيع هذا

المرسوم، في سلك محافظى الامن العمومي، وفقا

للشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - I73 المؤرخ

في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون

تكويننا تحدد كفاءاته بقرار مشترك بين وزير

الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية

والاصلاح الادارى.

المادة II : ينشر هذا المرسوم في الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذى القعدة عام 1403

الموافق I3 غشت سنة 1983.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 83 - 489 مؤرخ في 4 ذى القعدة عام

1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن

القانون الاساسى الخاص بضباط الامن

العمومي.

ان رئيس الجمهورية،

الفصل الثاني

التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف ضباط الامع العمومي :
I - من بين الطلبة المتخرجين مع المدرسة العليا للشرطة بعد تكويغ مهني يستغرق سنة ويتوج بامتحان للتأهيل، الذي يشبتون عند الالتحاق بالمؤسسة :

- اما بكالوريا التعليم الثانوي أو أي شهادة معترف بمعادلتها، وان يكونوا بالغين مع العمر 21 سنة على الأقل و 35 سنة على الأكثر عند تاريخ المسابقة، وان يكونوا قد ادوا الخدمة الوطنية.
- أو خمسة سنوات مع الخدمات الفعلية وذلك بصفة حافظ للامع العمومي مرسوم.

2 - من بين الحافظين الاوائل للامع العمومي المرسومين، البالغين مع العمر 45 سنة على الأقل الذي يشبتون عشرة سنوات مع الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك في حدود عشر (10/1) الوظائف المتوفرة، وبانتقام.

المادة 4 : تحدد كفاءات تنظيم المسابقة والامتحان المهني للالتحاق بتمريض ضباط الامع العمومي بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 5 : يعين ضباط الامع العمومي الذي يتم توظيفهم حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 3 (فقرة 2)، أعلاه، كمتبرين مثل ضباط الامع العمومي المقبولين في امتحان التأهيل.

المادة 6 : يمكن للطلبة ضباط الامع العمومي المتبرين أن يرسموا بعد فترة تمريض مدتها سنة إذا كانوا مسجلين في قائمة القبول بالتوظيف المحددة حسب تقرير رئيس المصلحة، وذلك مع قبل لجنة الترسيم التي يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه.

وفي حالة ما إذا لم يتم إعلان الترسيم، فإن السلطة التي لها حق التمييز يمكنها، بعد استشارة

اللجنة، أن تمدد تمرينهم لمدة سنة كحد أقصى، أو أعادتهم الى سلكهم الاصل أو تسريحهم.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين ضباط الامع العمومي وترسيمهم وترقيتهم وانها مهامهم في النشرة الداخلية للامع الوطني.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك ضباط الامع العمومي في السلم الثاني عشر (12) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلم الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهتهم.

الفصل الرابع

احكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى مع ضباط الامع العمومي الذي يمكن انتدائهم أو احوالهم على الاستبدال بـ 5٪ مع المجموع الفعلي للسلك.

الفصل الخامس

احكام انتقالية

المادة 10 : يدمج ضباط الشرطة العاملين بالزى الرسمي عند تاريخ توقيع هذا المرسوم في سلك ضباط الامع العمومي وذلك حسب الشروط المحددة في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويطلقون تكويغاً تعدد كفاءات بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

ويكلف حافظو الامن العمومي الاوائل، تحت سلطة ضابط الامن العمومي، بتأطير الموظفين العاملين بالزى الرسمي فى أمن الولايات. والمجموعات المتنقلة للشرطة، ووحدات التدريب والتدخل، ومدارس الشرطة.

الفصل الثانى التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف حافضى الامن العمومي الاوائل :

1 - باجراء امتحان مهني من بين حافضى الامن العمومي المرشحين الذين يشبون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

2 - من بين حافضى الامن العمومي المرشحين البالغين مع العمر 45 سنة على الاقل الذين يشبون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة وذلك فى حدود عشر (10/10) المناصب المتوفرة وبالاتقاء.

المادة 4 : تعدد كفاءات تنظيم الامتحان المهني المنصوص عليه فى المادة 3 (الفقرة 1) أعلاه، بقران مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 5 : يعين حافظو الامن العمومي الاوائل الموظفون طبقا للشروط المنصوص عليها فى المادة 3 أعلاه، حافضين للامن العمومي متميزين من قبل السلطة التى لها حق التمييز.

المادة 6 : يمكن لحافضى الامن العمومي الاوائل المتميزين أن يرسموا بعد سنة من التمرين اذا كانوا مسجلين فى قائمة للقبول فى الوظيفة المقررة، حسب تقرير رئيس المصلحة، وذلك من قبل لجنة الترسيم التى يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه فى المادة 4 أعلاه.

وفى حالة ما اذا لم يعلن الترسيم، فان السلطة التى لها حق التمييز يمكنها، بعد استشارات

مرسوم رقم 83 - 490 مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسى الخاص بحافضى الامن العمومي الاوائل.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 110 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للتوظيف العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفى الامن الوطنى،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول احكام عامة

المادة الاولى : يكون حافظو الامن العمومي الاوائل سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يكلف حافظو الامن العمومي الاوائل بضمان حفظ النظام العام وأمن الاشخاص والممتلكات، والسكينة، والنظافة العامة.

مرسوم رقم 83 - 491 مؤرخ في 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن القانون الاساسي الخاص بحافضى الامن العمومي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الداخلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - I2 المؤرخ في اول رمضان عام I398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 2I6 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - I33 المؤرخ في I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ في I2 صفر عام I386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 223 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام I388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الاساسي الخاص لرقياء النظام العمومي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 48I المؤرخ في 4 ذى القعدة عام I403 الموافق I3 غشت سنة 1983 الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على موظفى الامن الوطنى،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكوّن حافظو الامن العمومي سلكا من الموظفين.

اللجنة، تمديد التمريض لمدة سنة كحد أقصى أو اعادتهم الى سلكهم الاصلى.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين حافضى الامن العمومي الاوائل وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم فى النشرة الداخلية للامن الوطنى.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك حافضى الامن العمومي الاوائل فى السلم الحادى عشر (II) المنصوص عليه فى المرسوم اقم 66 - I37 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الباب الرابع

احكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى من حافضى الامن العمومي الاوائل الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع ب 5٪ من المجموع الفعلى للسلك.

الباب الخامس

احكام انتقالية

المادة IO : يدمج مفتشو الشرطة الذين يقومون بمهام ضباط الامن العمومي المساعدين العاملين عند تاريخ توقيع هذا المرسوم فى سلك حافضى الامن العمومي الاوائل حسب الشروط المحددة فى المرسوم رقم 66 - I37 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كلفياته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة II : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 4 ذى القعدة عام I403 الموافق I3 غشت سنة 1983. الشاذلى بن جديد

وفي حالة ما اذا لم يعلن الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين، يمكنها، بعد استشارة اللجنة ان تمدد تمرينهم لمدة أقصاها سنة، او اعادتهم الى سلكهم الاصلى.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين حافضى الامن العمومى وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم فى النشرة الداخلية للامن الوطنى.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 8 : يرتب سلك حافضى الامن العمومى فى السلم التاسع (9) المنصوص عليه فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الفصل الرابع

أحكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى من حافضى الامن العمومى الذين يمكن انتدابهم أو احالتهم على الاستيداع بـ 5٪ من المجموع الفعلى للسلك.

الفصل الخامس

أحكام انتقالية

المادة 10 : تم الشروع فى دمج رقباء الامن العمومى من أجل التكوين الاولى لسلك حافضى الامن العمومى.

المادة 11 : يدمج رقباء الامن العمومى العاملون عند تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فى السلم المنصوص عليه فى المادة 8 أعلاه، وفقا للشروط المحددة فى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كلفياته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 2 : يكلف حافظو الامن العمومى بضمان حفظ النظام وأمن الاشخاص والممتلكات والسكينة والنظافة العامة.

ويقوم حافظو الامن العمومى تحت سلطة حافضى الامن العمومى الاوائل بتأطير الموظفين العاملين بالزى الرسمى فى أمن الولايات والمجموعات المتنقلة للشرطة ووحدات التدريب والتدخل ومدارس الشرطة، كما يسهرون على تكوينهم.

الفصل الثانى

التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف حافضى الامن العمومى :

I - باجراء امتحان مهنى من بين :
أ) حافضى الامن العمومى المساعدين المرسمين،
ب) أعوان الامن العمومى المرسمين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

2 - من بين حافضى الامن العمومى المساعدين البالغين من العمر 50 سنة على الاقل، الذين يثبتون عشر (10) سنوات من الخدمة الفعلية وذلك فى حدود عشر (10/1) الوظائف المتوفرة، وبالاتقاء.

المادة 4 : تحدد كلفيات تنظيم الامتحان المهنى المنصوص عليها فى المادة 3 (الفقرة I) أعلاه، بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الادارى.

المادة 5 : يعين حافظو الامن العمومى الموظفون حسب الشروط المنصوص عليها فى المادة 3 أعلاه، حافضين للامن العمومى متمرنين من قبل السلطة التي لها حق التعيين، بعد انتهاء دورة تكوين مهنى بمدرسة الشرطة.

المادة 6 : يمكن ترسيم حافضى الامن العمومى المتمرنين بعد سنة من التمرين وذلك اذا كانوا مسجلين فى قائمة القبول بالوظيفة التي تعد، حسب تقرير رئيس المصلحة، من قبل لجنة الترسيم التي يحدد تكوينها بالقرار المنصوص عليه فى المادة 4 أعلاه.

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يكتون حافظو الامن العمومي
المساعدون سلكا من الموظفين.

المادة 2 : يكلف حافظو الامن العمومي
المساعدون بضمان حفظ النظام وأمن الاشخاص
والممتلكات والسكينة والنظافة العامة.

ويكلف حافظو الامن العمومي المساعدون
تحت سلطة حافظي الامن العمومي بتأطير أهوان
الامن العمومي العاملين في أمن الولايات
والمجموعات المتنقلة للشرطة، ووحدات التدريب
والتدخل ومدارس الشرطة، كما يسهرون على
تكوينهم.

الفصل الثاني

التوظيف

المادة 3 : يتم توظيف حافظي الامن العمومي
المساعدين، بالانتقاء من بين أهوان الامن العمومي
المرسومين البالغين من العمر 40 سنة على الاقل،
الذين يثبتون عشر (10) سنوات مع الخدمة الفعلية
بهذه الصفة، والمسجلين في قائمة تأهيل معدة وفقا
لشروط جدول الترقية.

المادة 4 : يوظف حافظو الامن العمومي
المساعدون حسب الشروط المنصوص عليها في
المادة 3 أعلاه، يمينون بصفة حافظين للامن العمومي
المساعدين المتمرسين وذلك من قبل السلطة التي
لها حق التعيين.

المادة 5 : يمكن لحافظي الامن العمومي
المساعدين المتمرسين أن يرسموا بعد سنة من
التمرين وذلك اذا كانوا مسجلين في قائمة القبول
بالوظيفة التي تعد، حسب تقرير رئيس المصلحة،
من قبل لجنة الترسيم التي تحدد بقرار.

وفي حالة ما اذا لم يعلن الترسيم، فان السلطة
التي لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة،

المادة 12 : تلنى احكام المرسوم رقم 68 - 223
المؤرخ في 30 ماي سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حور بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403
الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 83 - 492 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام
1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن
القانون الاساسي الخاص بحافظي الامن
العمومي المساعدين.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقريرين وزير الداخلية

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

10 و 13 منه،

- ويمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978
والمتمم القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما
المادة 216 منه،

- ويمقتضى الامن رقم 66 - 133 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتمم القانون الاساسي العام للوظيفة
العمومية، المعدل والمتمم،

- ويمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتمم انشاء السلال بمرتبات أسلاك الموظفين
وتنظيم مهتهم، المعدل،

- ويمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في
4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983
الذي يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على
موظفي الامن الوطني،

— وبناء على الدستور - لاسيما المادتان III -
IO و I52 منه.

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978
والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما
المادة 216 منه.

— وبمقتضى الامن رقم 66 - 133 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة
المعموية، المعدل والمتمم.

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتضمن انشاء السلام بمرتبات أسلاك الموظفين
وتنظيم مهنتهم، المعدل.

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 224 المؤرخ في
3 ربيع الاول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968
والمتضمن القانون الاساسى الخاص لاهوان النظام
العمومي، المعدل.

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 481 المؤرخ في
4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983
الذى يحدد الاحكام المشتركة الخاصة المطبقة على
موظفى الامن الوطنى.

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يتكون أعوان الامن العمومي
سلكا مع الموظفين.

المادة 2 : يكلف أعوان الامن العمومي بحفظ
النظام، وامن الاشخاص والممتلكات، والسكينة
والنظافة العامة.

المادة 3 : يعتبر أعوان الامن العمومي في
وضعية نشاط، يختلف مصالح الامن العمومي.

ان تمتد تدرينهم لمدة أقصاها سنة أو اعادتهم الى
سلكتهم احدى.

المادة 6 : تنشر قرارات تعيين حافظى الامن
العمومي المساعدين وترسيمهم وانهاء مهامهم في
النشرة الداخلة للامن الوطنى.

الفصل الثالث

المرتب

المادة 7 : يرتب سلك حافظى الامن العمومي
المساعدين في السلم الثامن (8) المنصوص عليه في
المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966
والمتضمن انشاء السلام الخاصة بمرتبات أسلاك
الموظفين وتنظيم مهنتهم.

الفصل الرابع

احكام انتقالية

المادة 8 : تحدد النسبة القصوى من حافظى
الامن العمومي المساعدين الذين يمكن انتدابهم أو
احالتهم على الاستيداع ب 5٪ من المجموع الفعلى
للسلك.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرد بالجزائر في 4 ذى القعدة عام 1403
الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 83 - 493 مؤرخ في 4 ذى القعدة عام
1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن
القانون الاساسى الخاص بأعوان الامن
العمومي.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الداخلية،

الفصل الثاني التوظيف

المادة 4 : يتم توظيف أعوان الامن العمومي من بين الطلبة المتخرجين من المدرسة التطبيقية للشرطة بالصومعة الذين يثبتون عند الالتحاق بالمؤسسة شهادة مدرسية للسنة الثالثة من التعليم المتوسط. البالغين من العمر 19 سنة على الأقل و 30 سنة على الأكثر، والذين قضوا فترة تدريبية لمدة 18 شهرا.

المادة 5 : تحدد كفاءات تنظيم مسابقة الالتحاق بالمدرسة التطبيقية للشرطة بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 6 : يرسم أعوان الامن العمومي بعد تمرين مدته سنة، وذلك اذا كانوا مسجلين في قائمة القبول بالمنتصب، المعدة حسب تقرير رئيس المصلحة، من قبل لجنة الترسيم التي يحدد تكوينها القرار المنصوص عليه في المادة 5 أعلاه.

يرسم المترشحون الذين تقبلهم لجنة الترسيم في الدرجة الاولى من السلم المنصوص عليه في المادة 8 أدناه.

وفي حالة ما اذا لن يعلن الترسيم، فان السلطة التي لها حق التعيين يمكنها، بعد استشارة اللجنة، أن تمدد تمرينهم لمدة أقصاها سنة، أو تسرحهم.

المادة 7 : تنشر قرارات تعيين أعوان الامن العمومي، وترسيمهم وترقيتهم وانهاء مهامهم في النشرة الداخلية للامن الوطني.

الفصل الثالث المرتب

المادة 8 : يرتب سلك أعوان الامن العمومي في السلم السابع (7) المنصوص عليه في المرسوم رقم 66 - 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المتضمن انشاء السلال الخاصة بمرتبات أسلاك الموظفين وتنظيم مهتهم.

الفصل الرابع أحكام خاصة

المادة 9 : تحدد النسبة القصوى من أعوان الامن العمومي الذين يمكن انتدابهم او احالتهم على الاستيداع بـ 5٪ من المجموع الفعلي للسلك.

الفصل الخامس أحكام انتقالية

المادة 10 : يدمج أعوان الامن العمومي العاملون عند تاريخ توقيع هذا المرسوم في السلم المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه، وفقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 60 - 137 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966 المشار اليه أعلاه، ويتلقون تكوينا تحدد كفاءاته بقرار مشترك بين وزير الداخلية وكاتب الدولة للتوظيف العمومية والاصلاح الاداري.

المادة 11 : تلغى أحكام المرسوم رقم 68 - 224 المؤرخ في 30 مايو سنة 1968 المشار اليه أعلاه.

المادة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

وزارة الاسكان والتعمير

مرسوم رقم 83 - 494 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن الحاق وحدة نجارة البلاستيك التابعة لمؤسسة الاشغال في باتنة بالمؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف.

ان رئيس الجمهورية،

بناء على تقرير وزير الاسكان والتعمير،

بسطيف، بالمؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف.

المادة 2 : تطبيقا لاحكام المادة الاولى أعلاه،
يفعل ما يأتي :

1 - نشاطات مؤسسة الاشغال العمومية لباتنة على مستوى وحدتها الخاصة بنجارة البلاستيك بسطيف،

2 - الهياكل والوسائل والاملاك التي تحوزها أو تديرها مؤسسة البلاستيك بسطيف،

3 - 'المستخدمون الذين لهم علاقة بإدارة وتسيير الهياكل والوسائل والاملاك المشار اليها أعلاه، المخصصون لتسيير وحدة نجارة البلاستيك بسطيف.

المادة 3 : تتضمن عملية التحويل فيما يخص النشاطات ما يأتي :

1 - احوال المؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف محل، مؤسسة أشغال باتنة على مستوى وحدة نجارة البلاستيك بسطيف،

2 - الصلاحيات في هذا المجال التي تمارسها مؤسسة اشغال باتنة على مستوى وحدة نجارة البلاستيك بسطيف.

المادة 4 : يفهم عن عملية التحويل فيما يخص الهياكل والوسائل والاملاك والحقوق والالتزامات التي تحوزها وحدة نجارة البلاستيك بسطيف ما يأتي :

أ - اعداد :

1 - جرد مفصل لجميع عناصر الأصول والخصوم المحولة والموضوعة وفقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل من قبل لجنة يمين أعضاءها وزير الاسكان والتعمير ووزير المالية.

2 - حساب الموازنة لقفصل حسابات وحدة نجارة البلاستيك بسطيف طبقا لجداول الحسابات والقواعد الحسابية التي ينص عليها المخطط الوطني للمحاسبة.

III - 10 و 152 منه،
وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة،

وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،

وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم.

وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 180 المؤرخ في 15 شعبان عام 1394 الموافق 2 سبتمبر سنة 1974 والمتضمن احداث المؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية لسطيف وتعديد قانونها الاساسي،

وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 86 المؤرخ في 26 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 20 فبراير سنة 1982 والمتضمن انشاء مؤسسة للاشغال بباتنة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تلحق الوحدة الاقتصادية لنجارة البلاستيك التابعة لمؤسسة اشغال باتنة والموجودة

— بناء على تقرير وزير التعليم والبحث العلمي،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 111 - 110 و 152 منه،

— وبمقتضى الأمر رقم 73 - 44 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1393 الموافق 25 يوليو سنة 1973 والمتضمن انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 134 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يوليو سنة 1966 والمتضمن تحديد كفايات تطبيق الأمر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية في المؤسسات والهيئات العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 43 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتضمن احداث الدراسات العليا وتنظيم السنة الاولى منها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 23 المؤرخ في 20 ربيع الاول عام 1402 الموافق 16 يناير سنة 1982، والمعدل للمرسوم رقم 81 - 38 المؤرخ في 14 مارس سنة 1981 والمحدد صلاحيات وزير التعليم والبحث العلمي،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

ويجب أن تكون هذه الموازنة موضوع مراقبة وتأشيرة المصالح المختصة لوزارة المالية في أجل لا يتجاوز الثلاثة أشهر.

ب - تحديد اجراءات ابلاغ الاخبار والوثائق التي لها علاقة بموضوع النقل، ومع أجل هذا يعطى وزير الاسكان والتمجير الكيفيات الضرورية لحماية الوثائق والمحافظة عليها وتبليغها الى المؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف.

المادة 5 : تبقى حقوق والتزامات المستخدمين المعنيين الذيق لهم علاقة بتسيير مجموع الهياكل والوسائل مسيرة بالاحكام القانونية سواء اساسية أو تعاقدية التي تسيروهم الى غاية تاريخ سريان مفعول هذا المرسوم.

يحدد وزير الاسكان والتمجير عند الاقتضاء بالنسبة لهؤلاء المستخدمين، الكيفيات المتعلقة بالعمليات المكتسبة مع أجل تأسيير التسيير العادي والمستمر لهياكل المؤسسة العمومية للبناء والاشغال العمومية بسطيف.

المادة 6 : تلتزم جميع الاحكام المخالفة لهذا النص.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 - 495 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن انشاء معهد وطني لعلوم البحر وتهيئة السواحل، وتنظيمه.

ابن رئيس الجمهورية.

وتحدد كيفيات الدخول الى المعهد ونظام الدراسة وبرامج التعليم بقرار من وزير التعليم والبحث العلمي.

الباب الثاني

التنظيم الاداري والعلمي

المادة 5 : يدير المعهد مدير يساعده مجلسان أحدهما توجيهي والآخر علمي.

المادة 6 : يحدد التنظيم الاداري في المعهد بقرار وزاري مشترك بين وزير التعليم والبحث العلمي، ووزير المالية وكاتب الدولة للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري.

ويحدد التنظيم البيداغوجي للمعهد بقرار من وزير التعليم والبحث العلمي.

ويحدد التنظيم العلمي للمعهد طبقا للتنظيم المعمول به.

الفصل الاول

مجلس التوجيه

المادة 7 : يتكون مجلس التوجيه من :

- ممثل لوزير التعليم والبحث العلمي، رئيسا.
- مدير البحث العلمي في وزارة التعليم والبحث العلمي،
- مدير التعليم في وزارة التعليم والبحث العلمي،
- ممثل لوزير المالية،
- ممثل لوزير الدفاع الوطني،
- ممثل لوزير الداخلية،
- ممثل لوزير التخطيط والتهيئة العمرانية،
- ممثل لوزير النقل والصيد البحري،
- ممثل لوزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية،
- ممثل لوزير السياحة،
- ممثل لوزير الصحة.

وتسمى «المعهد الوطني لعلموم البحر وتهيئة السواحل»، وتدمى في صلب النص «المعهد».

المادة 2 : يوضع المعهد تحت وصاية وزير التعليم والبحث العلمي.

يكون مقر المعهد في مدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على اقتراح من وزير التعليم والبحث العلمي.

المادة 3 : تتمثل مهمة المعهد، في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، فيما يأتي :

- يقوم بالتعليم الجامعي والدراسات العليا،

- يكون المهندسين والتقنيين السامين في فروع علوم البحر وتهيئة السواحل تبعا لاحتياجات القطاعات المستخدمة،

- يشجع ويقترح وينجز برامج للبحث العلمي في مجال الوسط البحري ومحيطه بالاتصال مع المؤسسات المعنية،

- يجمع المعطيات العلمية والتقنية ويستغلها ويحافظ عليها ويوزعها قصد تقويتها واستعمالها.

يشارك في برامج البحث المتعلقة بدراسة الاوساط البحرية في البحر الابيض المتوسط وحماية بيئتها، كما يشارك في تنمية التبادل العلمي مع المؤسسات الاجنبية المماثلة في اطار القانون المعمول به :

- يبرم العقود والاتفاقيات الخاصة بالبحث والدراسة مع جميع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين، في اطار القانون الجاري به العمل،

- ينشر الدراسات الجاهزة، في اطار التنظيم المعمول به.

المادة 4 : يحدد عدد الشعب وتوزيع الطلبة بينها في المعهد بقرار وزاري مشترك مع وزير التعليم والبحث العلمي ووزير التخطيط والتهيئة العمرانية طبقا لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا لم يبلغ النصاب يجتمع مجلس التوجيه بعد الاستدعاء الثانى، وتصح مداولاته حينئذ كيفما كان الحاضرين.

يتخذ مجلس التوجيه قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

وفى حالة تساوى الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة II : تدون مداولات مجلس التوجيه فى محاضر تسجل فى دفتر خاص يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة، وترسل هذه المحاضر الى السلطة الوصية خلال ثمانية أيام للمصادقة عليها.

المادة I2 : يدرس مجلس التوجيه، فى اطار التنظيم الجارى به العمل، على الخصوص ما يأتى :

- محاور تطوير المعهد،
- حصص حاجات القطاعات المستخدمة على أساس تبادل الاعلام،
- الاقتراحات المتعلقة ببرمجة مهام التكوين والبحث،
- الاقتراحات المتعلقة باقامة وحدات للبحث،
- مشاريع العقود أو الاتفاقيات،
- مشاريع الميزانية وحسابات المعهد،
- قبول التبرعات والهبات،
- السلف الواجب عقدها،
- شراء العقارات وبيعها وكرائها،
- المصادقة على تقرير النشاط السنوى وعلى حساب التسيير اللذين يقدمهما مدير المعهد،

- يدرس المجلس ويقترح جميع الاجراءات التى من شأنها أن تحسن سير المعهد وتساعد على تحقيق أهدافه،

- يبدى رأيه فى كل المسائل التى يعرضها عليه مدير المعهد.

المادة I3 : تكون مداولات مجلس التوجيه قابلة للتنفيذ بعد مرور ثلاثين (30) يوما على تقديم

- ممثل لوزير الاشغال العمومية،

- ممثل لوزير البحرى،

- ممثل لوزير الفلاحة والثروة الزراعية،

- ممثل لكتابة الدولة للصيد والنقل البحرى،

- ممثل لكتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى،

- رئيس المجلس العلمى للمعهد،

- ممثل ينتخبه الاساتذة الباحثون وباحثو المعهد،

- ممثل ينتخبه الموظفون الاداريون والتقنيون،

- ممثل ينتخبه الطلبة.

يعضد مدير المعهد اجتماعات مجلس التوجيه حضورا استشاريا ويتولى شؤون كتابته.

يمكنه المجلس أن يستشير أى شخص له كفاءة فى القضايا المدرجة فى جدول الاعمال.

المادة 8 : يعين وزير التعليم والبحث العلمى بقرار أعضاء مجلس التوجيه بسبب كفاءتهم، لمدة ثلاث سنوات، بناء على اقتراح السلطة التى ينتمون اليها، وفى حالة انقطاع عضوية أحدهم يستكمل العضو الذى يخلفه مدة العضوية الباقية.

ويعين الممثل المنتخب مع الطلبة لمدة سنة قابلة للتجديد.

المادة 9 : يجتمع مجلس التوجيه فى دورة عادية مرتين على الاقل فى السنة، بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع فى دورة غير عادية بطلب من السلطة الوصية أو من مدير المعهد أو من ثلث أعضائه.

يرسل الرئيس استدعاءات شخصية فيها جدول الاعمال، الى أعضاء مجلس التوجيه، قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ الاجتماع. ويمكنه أن يقصر المدة فيما يخص الدورات غير العادية.

المادة I0 : لا تصح مداولات مجلس التوجيه الا اذا حضرها نصف أعضائه.

- مدير مساعد يكلف بالدراسات،

- رؤساء الاقسام ومديرو وحدات البحث.

المادة 17 : يعين الوزير الوصى المديرين
المساعدين ورؤساء الاقسام ومديري وحدات
البحث بقرار بناء على اقتراح مدير المعهد طبقا
لتنظيم المعمول به.

الفصل الثالث

المجلس العلمي

المادة 18 : يرأس المجلس العلمي أستاذ باحث
أو باحث في المعهد من بين الاساتذة الباحثين
أو الباحثين من مستوى أو رتبة أعلى لمدة ثلاث
سنوات بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي.
يتكون المجلس العلمي فضلا على ذلك
كما يأتي :

- مدير المعهد،

- المدير المساعد المكلف بالبحث،

- المدير المساعد المكلف بالدراسات،

- رؤساء الاقسام البيداغوجية،

- مديري وحدات البحث،

- ممثلين اثنين عن أساتذة الباحثين من كل

قسم ينتخبهما زملاؤهم لمدة ثلاث سنوات،

- ممثلين اثنين للباحثين من كل وحدة للبحث

ينتخبهما زملاؤهم لمدة ثلاث سنوات.

المادة 19 : يتولى المجلس الاعلى ما يأتي :

- يبدى رأيه في تنظيم التعليم ومحتواه،

- يبدى رأيه في تنظيم أشغال البحث،

- يعد برامج البحث المطلوب تقديمها الى

مجلس التوجيه،

- يدرس ويعطى رأيه في قيمة المترشحين

للتوظيف وفي مظهرهم،

- يعطى رأيه في الفائدة العلمية لمواضيع

البحث التي يقترحها طلبة الدراسات العليا

والباحثون التابعون للمعهد، وفي قيمتها،

محاضر جلساته الى السلطة الوصية الا اذا كان
هناك اعتراض صريح عليها خلال هذا الاجل.

أما مداورات مجلس التوجيه الخاصة بالميزانية
والحسابات والاقتراض بالعقد وشراء العقارات
وبيعها أو كراؤها، وقبول التبرعات والهبات،
فلا تكون قابلة للتنفيذ الا بعد أن يوافق عليها
وزير التعليم والبحث العلمي ووزير المالية موافقة
صریحة مشتركة.

الفصل الثاني

المدير

المادة 14 : يعين المدير بمرسوم بناء على
اقتراح وزير التعليم والبحث العلمي.

المادة 15 : يكلف المدير بتسيير المعهد، ويكون
الأمر بصرف ميزانيته، وبهذه الصفة، يلتزم
بالنفقات ويأمر بصرفها في حدود الاعتمادات
المخصصة لذلك في الميزانية :

- يبرم جميع الصفقات والاتفاقيات والمعقود
في إطار التنظيم الجارى به العمل،

- يمثل المعهد أمام المحكمة وفي جميع أعمال
الحياة المدنية،

- يتولى السلطة السلمية ويمارسها على
مجموع المستخدمين،

يعين المستخدمين الذين ليست لهم تسمية
أخرى في إطار القانون الاساسى الذى يخضعون
اليه،

- يضبط النظام الداخلى للمعهد بعد مداورات
مجلس التوجيه،

- يحضر اجتماعات مجلس التوجيه ويقوم
 بتنفيذ مداوراته،

- يعد التقرير السنوى عن النشاط ويرسله
الى الوزير الوصى بعد موافقة مجلس التوجيه.

المادة 16 : يساعد مدير المعهد في مهامه
الاشخاص الآتية :

- مدير مساعد يكلف بالبحث،

المادة 26 : يعد المون المحاسب حساب التسيير ويشهد فيه أن مبلغ السندات الواجب تحصيلها والحوالات الصادرة، مطابقة لكتاباته.

يقدم هذا الحساب مدير المعهد الى مجلس التوجيه مصحوبا بالحساب الاداري ويتقرين يتضمن جميع الشروح والتفصيلات المفيدة بخصوص التسيير المالي في المعهد.

وبعد ذلك يرفع الى الوزير الوصي ووزير المالية، مصحوبا بملاحظات مجلس التوجيه، ليوافقا عليه موافقة مشتركة.

المادة 27 : يتولى المراقبة المالية في المعهد، مراقب مالي عينه وزير المالية.

المادة 28 : ينشئ هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية

مرسوم رقم 83 - 496 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلق بشروط استعمال غاز البترول المميع وقودا للسيارات، وتوزيعه.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء تقرير وزير الصناعة الثقيلة ووزير الطاقة والصناعات البتروكيمياوية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- يقوم دوريا برامج البحث في المعهد وفي وحدات البحث.

المادة 20 : يحدد وزير التعليم والبحث العلمي بقرار كفاءات بين المجلس العلمي.

الباب الثالث

الاجراءات المالية

المادة 21 : يعد المدين ميزانية المعهد ثم يقدمها الى مجلس التوجيه لمناقشتها وترفع بعد ذلك الى الوزير الوصي ووزير المالية ليوافقا عليها موافقة مشتركة.

المادة 22 : تشمل ميزانية المعهد على حساب للايرادات وهاپ النفقات.

أ - تشمل الايرادات :

(1) امانات الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية،
(2) المساعدات التي تمنحها المؤسسات والهيئات الدولية،

(3) مختلف الايرادات المتعلقة بنشاط المعهد،
(4) التبرعات والهبات.

ب - تشمل النفقات :

(1) نفقات التسيير،
(2) نفقات التجهيز،
(3) جميع النفقات الضرورية لتحقيق أهداف المعهد.

المادة 23 : يسلم المدير، بعد الموافقة على الميزانية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 22 من هذا المرسوم، نسخة منها الى المراقب المالي التابع للمعهد.

المادة 24 : تمسك محاسبة المعهد حسب قواعد المحاسبة العمومية.

المادة 25 : يمسك المون المحاسب الذي يمينه أو يعتمد عليه وزير المالية، محاسبة المعهد، طبقا للتعليم المعمول به.

المادة 3 : يحدد تركيب مزيج البترول المبيع المستعمل كوقود، بقرار من الوزير المكلف بالوقود.

المادة 4 : لا يستبعد استعمال البنزين بالنسبة للسيارات المستعملة غاز البترول المبيع كوقود.

المادة 5 : تحدد أسعار غاز البترول المبيع المستعمل كوقود بمرسوم يصدر بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالوقود والوزير المكلف بالتجارة.

المادة 6 : تحدد كفاءات حساب أسعار اقامة التجهيزات ومراجعتها وتعديلها ودفع أجور القائمين بذلك، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالتجارة.

المادة 7 : لا يقوم بتركيب التجهيزات التي تمكن من استعمال غاز البترول المبيع كوقود في السيارات الا مركبون يعتمدهم الوزير المكلف بالمناجم. تحدد كفاءات الاعتماد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالوقود والوزير المكلف بالحماية المدنية.

المادة 8 : يجب اعتماد التركيبات التي يمكن من استعمال غاز البترول كوقود، قبل الشروع في استخدامها من قبل الوزير المكلف بالمناجم.

يتم طلب الاعتماد الذي يحدد مميزات الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالوقود بمبادرة من المركب وبناء على تقديم شهادة التركيب.

يسلم الوزير المكلف بالمناجم عندما يتأكد أن التجهيز مطابق للاحكام التنظيمية (الترخيص باستعمال غاز البترول المبيع كوقود) يحدد نموذج شهادة التركيب والترخيص باستعمال غاز البترول المبيع كوقود، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالنقل.

المادة 9 : لا يمكن للمركب المعتمد أن يسلم سيارة مجهزة غاز البترول المبيع كوقود الا اذا كان

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 107 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المرور، لاسيما المادتان 124 و 126 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 4 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان الامن من أخطار الحريق والفرع وانشاء لجان للوقاية والحماية المدنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 34 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالعمارات المخطرة وغير المصححة أو المزججة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 36 المؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالحماية من أخطار الحريق الفرع في المؤسسات الخاصة باستقبال الجمهور،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1397 الموافق 27 مارس سنة 1977 والمتضمن تصنيف الصناعات ومستودعات الغاز الوقود المبيع وغير المبيع،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم مايتأتى :

- قواعد الامن المتعلقة باستعمال غاز البترول، المبيع وقودا في السيارات،

شروط تجهيز التركيبات الخاصة بغاز البترول الوقود التي تجهز به السيارات، ومراقبتها واستغلالها،

- قواعد تهيئة واستغلال التركيبات الخاصة بتوزيع غاز البترول المبيع المستعمل كوقود.

المادة 2 : يعنى غاز البترول المبيع المستعمل كوقود بمفهوم هذا المرسوم، البروبان التجاري ومزيجه مع البوتان التجاري.

ويحدد مك الخزان بغاز البترول المبيع المستعمل كوقود بثمانين بالمئة (80٪) من حجمه، وتتم مراقبة ذلك ضمن شروط ترد في قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالنقل.

المادة 15 : تخضع اقامة واستغلال تركيبات توزيع غاز البترول المبيع المستعمل كوقود، المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا المرسوم، الى رخصة يسلمها الوزير المكلف بالوقود بناء على شهادة المطابقة يسلمها الوزير المكلف بالحماية المدنية.

المادة 16 : كل تغيير في التركيبات أو تعديل فيها يطرا في محطة لتوزيع غاز البترول المبيع المستعمل كوقود، يجب ان يكون موضوع اعتماد حسب الشروط الواردة في المادة 15.

المادة 17 : تحدد التجهيزات وشروط تركيبها في السيارات لكى تسير بغاز البترول المبيع المستعمل كوقود، بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالنقل والوزير المكلف بالمناجم.

المادة 18 : تحدد قواعد اقامة واستغلال تركيبات توزيع غاز البترول المبيع المستعمل كوقود بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالوقود والوزير المكلف بالحماية المدنية.

المادة 19 : تعين المخالفات لهذا المرسوم وتلاحق وتقمع طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل.

المادة 20 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983.

الشاذلى بن جديد

في وسعه التقديم لصالح السهارة (الترخيص باستعمال غاز الوقود المبيع كوقود) مثلما حدد ذلك في المادة 8 وتحدد كفاءات تسليم هذا الترخيص في النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة 7 من هذا المرسوم.

المادة 10 : يخضع التجهيز بغاز البترول المبيع المستعمل كوقود الى المراقبة التقنية من الوزير المكلف بالمناجم، طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 11 : كل تعديل أو اصلاح يدخل على التجهيزات الخاصة بغاز البترول المبيع المستعمل كوقود، غير منصوص عليه في الترخيصات التي تسمح بها النصوص التنظيمية للوزير المكلف بالمناجم، يجب أن يكون موضوع اعتماد ضمن الشروط الواردة في المادة 8 ذاتها.

المادة 12 : يجب وضع اشارة على كل سيارة مجهزة لاستعمال غاز البترول المبيع كوقود بواسطة لوحة معدنية يسلمها ويثبتها المركب في الواجهة الخلفية للسيارة بكيفية تجعلها مرئية يكتب عليها (G.P.L.) غاز مثلما حدد ذلك في القرار الوزاري المشترك بين الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالنقل.

ويجب أن تحمل سيارة النقل المشترك والسيارات التي يفوق وزنها مع الحمولة 2500 كغ، على واجهتيها الجانبيتين لوحة (G.P.L.) غاز بصفة بارزة.

المادة 13 : يجب على المركب أن يسلم لصاحب السيارة مذكرة اعدها الوزير المكلف بالمناجم والوزير المكلف بالوقود، تبين الشروط الخاصة المتعلقة باستعمال غاز البترول المبيع كوقود.

المادة 14 : لا يتم تزويد السيارات المجهزة لاستعمال غاز البترول المبيع كوقود، الا اذا كانت تستجيب لتدابير المادة 12.

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 شوال عام 1403 الموافق 30 يوليو سنة 1983 يتعلق بأسعار الزيوت النباتية ذات الاستعمال الغذائي في مختلف مراحل التوزيع.

ان وزير التجارة،

ووزير الصناعات الخفيفة،

وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم اسعار،

وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 24 المؤرخ في 14 يناير سنة 1963 والمتضمن شروط استيراد الزيوت السائلة الغذائية والحبوب الزيتية،

وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 112 المؤرخ في 21 معرم عام 1386 الموافق 12 مايو سنة 1966 والمتضمن تقنين الشروط العامة لتحديد اسعار المنتجات من الصنع المحلي،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 113 المؤرخ في 12 مايو سنة 1966 والمتعلق بتحديد اسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 123 المؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1394 الموافق 10 يونيو سنة 1974 والمتعلق بتسويق المنهوجات الموضوعة تحت الاحتكار،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 24 يناير سنة 1964 والمتعلق بتسوية توزيع النفقات المترتبة عن نقل الزيوت الصالحة للاستهلاك المعدل بالقرار المؤرخ في 16 سبتمبر سنة 1967،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 30 يناير سنة 1964 والمتعلق بأسعار الزيوت النباتية ذات الاستعمال الغذائي،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 21 أبريل سنة 1976 والمتعلق بأشهار الاسعار،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : تعدد أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع الزيوت النباتية ذات الاستعمال الغذائي كالتالي :

المنتجات	زيت بالجزاف برميل (دج / لتر)	زيت في صفيحة معدنية (دج / 5 لترات)	زيت في اناء بلاستيكي (دج / 5 لترات)	زيت في قناني بلاستيكية (دج / لتر)
سعر البيع طرف من المؤسسة الوطنية للمواد الداسمة بالتجزئة	2,35	14,50	14,50	3,15
حد الربح بالتجزئة	0,35	1,50	1,50	0,35
سعر البيع للمستهلك	2,70	16,00	16,00	3,50

المادة 2 : تحتوى الاسس المحددة في المادة الاولى اعلاه على كل الرسوم.

المادة 3 : تطبق الاسعار المذكورة في المادة الاولى اعلاه ابتداء مع اول غشت سنة 1983.

المادة 4 : تلتفى كل الاحكام المخالفة لهذا القرار الوزارى المشترك.

المادة 5 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 19 شوال عام 1403 الموافق 30 يوليو سنة 1983.

وزير التجارة وزير الصناعات الخفيفة
عبد العزيز خلاف سعيد آيت مسعودان

وزارة الثقافة

مرسوم رقم 83 - 497 مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 يتضمن انشاء ديوان رياض الفتح.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الثقافة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ فى 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ فى 22 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 26 المؤرخ فى 20 ربيع الاول عام 1402 الموافق 16 يناير سنة 1982 والمتضمن صلاحيات وزير الثقافة،

يرسم ما يلى :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادى واختصاص ثقافى، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى، تسمى «ديوان رياض الفتح»، وتدعى فى صلب النص «الديوان». يعتبر الديوان تاجرا فى علاقاته مع الغير.

المادة 2 : يوضع الديوان تحت وصاية وزير الثقافة.

المادة 3 : يكون مقر الديوان فى الجزائر العاصمة.

المادة 4 : تتمثل مهام الديوان فيما يأتى :

I - تنظيم أعمال ثقافية متنوعة لترقية النشاط الثقافى وجعله اشعاعا دائما، وتطوير ذلك. وفى هذا المجال يتولى ما يأتى :

- النشر الواسع للانتاج الوطنى الثقافى والفنى والسنى، حسب الطريقة الخاصة بكل نشاط، وطبقا لبرنامج سنوى محدد،

المؤسسات ذات الطابع الثقافي، للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم.

الفصل الثاني

المدير العام

المادة 6 : يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح الوزير الوصي.

وتنهي مهامه بالكيفية نفسها.

المادة 7 : يساعد المدير العام، كاتب عام ورؤساء دوائر.

المادة 8 : يعين الكاتب العام، بقرار مع الوزير الوصي بناء على اقتراح المدير العام.

وتنهي مهامه بالكيفية نفسها.

المادة 9 : يعين المدير العام بمقرر رؤساء الدوائر، بعد موافقة الوزير الوصي.

وتنهي مهامه بالكيفية نفسها.

المادة 10 : يمارس المدير العام السلطة السلمية على جميع موظفي الديوان.

المادة 11 : يتولى المدير العام ما يأتي :

— تمثيل الديوان في جميع أعمال الحياة المدنية،

— تنفيذ قرارات مجلس التوجيه،

— تنسيق أعمال الديوان مع نشاط المؤسسات الأخرى المدمجة في رياض الفتح،

— تسيير مجموع مصالح الديوان،

— اعداد مشروع الميزانية،

— الالتزام بنفقات الديوان والامر بصرفها،

— السهر على احترام النظام الداخلي للديوان.

الفصل الثالث

مجلس التوجيه

المادة 12 : يساعد الديوان مجلس توجيه

يتكون من :

— وزير الثقافة أو مثله، رئيسا،

— تنظيم أنشطة ثقافية وفنية أجنبية، مما يدخل في إطار مهمته أو في إطار تبادل الجزائر الدولي بعد موافقة الوزير الوصي،

— تنظيم المحاضرات، والندوات، والملتقيات الثقافية والعلمية،

— تنظيم تظاهرات ثقافية، تربية وترويجية تخصص للأطفال والشباب،

— توفير اعلام واسمع مع نشاط الديوان والهياكل الثقافية أو المؤسسات المدمجة فيه، وذلك بواسطة المطبوعات والوسائل السمعية البصرية.

2 — تنسيق التظاهرات الثقافية التي تنظمها المؤسسات المدمجة في رياض الفتح، وفي هذا المجال يتولى الديوان ما يأتي :

— يسهر على تنسيق الأنشطة الخاصة بكل مؤسسة مع البرنامج العام،

— يتكفل بالتنظيم المادي لجميع التظاهرات الوطنية والدولية المنظمة في نطاق رياض الفتح.

3 — تسيير الاملاك العقارية والمنقولة المخصصة للديوان بما في ذلك المرافق المشتركة. وفي هذا الاطار يتولى ما يأتي :

— اعداد دفتر الشروط المفصلة، الخاصة بالمحلات والاماكن التي يسند تسييرها الامتياز للخواص، وتحرير ذلك،

— المراقبة الدائمة للخواص الذين منحوا امتياز تسيير المحلات التجارية،

— السهر على صيانة التجهيزات والمرافق المشتركة ونظافتها، في رياض الفتح.

الباب الثاني

التنظيم الإداري

الفصل الأول

التسيير

المادة 5 : يخضع الديوان، مؤقتا وفي انتظار تحديد هيئات تطبيق التسيير الاشتراكي في

المادة 15 : تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة. وفي حالة تساوى الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 16 : تسجل مداوالات المجلس في محاضر تدون في سجل خاص يوقعها رئيس المجلس وكاتب الجلسة.

المادة 17 : يتولى الديوان كتابة مجلس التوجيه.

المادة 18 : يناقش مجلس التوجيه جميع القضايا المتعلقة بأنشطة رياض الفتح.

وبهذه الصفة يقوم بما يأتى :

- يطلع على برامج النشاط المقررة التى تجرى داخل رياض الفتح، ويضبط البرنامج العام - يعطى رأيه فى مخططات التهيئة والتوسيع فى رياض الفتح،

- يقدم المقترحات التى تساعد على ترقية الأنشطة الثقافية ودعمها فى رياض الفتح،

- يصرح بقبول الهبات والوصايا التى تقدمها الهيئات العمومية والدولية.

الفصل الرابع

التنظيم الداخلى

المادة 19 : يزود الديوان بلجنة ادارية تكون مع :

- المدير العام للديوان،

- الامين العام للديوان،

- مديرو المؤسسات المدمجة،

- رؤساء الدوائر،

- رئيس المكتب النقابى،

- ممثل جماعة اصحاب الامتياز.

يمكن أن تستعين اللجنة، عندما تدعو الحاجة وحسب جدول الاجتماع، بممثل عن كل هيئة مهنية توجد فى رياض الفتح.

- ممثل رئاسة الجمهورية،

- ممثل الحزب،

- ممثل وزارة الداخلية،

- ممثل وزارة السياحة،

- ممثل وزارة التربية والتعليم الاساسى،

- ممثل وزارة التعليم والبحث العلمى،

- ممثل وزارة الشبيبة والرياضة،

- ممثل كتابة الدولة للغابات واستصلاح الاراضى،

- ممثل كتابة الدولة للتعليم الثانوى والتقنى،

ويشارك الاشخاص الآتية أوصافهم مشاركة استشارية :

- مدين النشاط الثقافى فى وزارة الثقافة،

- المدين العام للديوان،

- مديرو المؤسسات المدمجة فى رياض الفتح،

- أى شخص يمكن أن يستعين به المجلس نظرا لكفاءته.

المادة 13 : يجتمع المجلس فى دورة عادية وبدعوة من رئيسه، مرة فى السنة.

يحدد رئيس المجلس جدول أعمال الاجتماعات.

ترسل لاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل خمسة عشر (15) يوما من الاجتماع، ما عدا الحالات الاستعجالية.

يمكن أن يجتمع المجلس فى دورة استثنائية بدعوة من رئيسه كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة 14 : لا تكون مداوالات المجلس صحيحة الا بحضور ثلثى أعضائه.

واذا لم يكتمل النصاب يعقد الديوان اجتماعا جديدا بعد مرور ثمانية (8) أيام.

وفى هذه الحالة تكون مداوالات المجلس صحيحة مهما يكن عدد الحاضرين.

- دخل الامتيازات،
- دخل الخدمات والمعاملات الاعلامية التي تنظم لفائدة الغير،
- الايرادات الاخرى.

(ب) المداخل غير العادية :

- المنح التي تقدمها الدولة،
- الهبات والوصايا التي تقدمها الهيئات العمومية والخاصة،
- الفوائد التي يحكم أن تبقى من حساب السنة المالية المنصرمة.

2 - المصاريف :

- مصاريف التشغيل والتسيير،
- مصاريف التجهيز والصيانة والترميم،
- المصاريف الاخرى الضرورية لتحقيق اهداف المذكورة في المادة 4 اعلاه.

المادة 27 : تقدم الحسابات التقديرية للديوان مرفوقة بسلاخظات مجلس التوجيه واقتراحاته، في الآجال القانونية، الى الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 28 : ترسل الى الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط ورئيس مجلس المحاسبة، الموازنة وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج، والتقارير السنوي عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس التوجيه ومقترحاته وتقارير الهيئة المكلفة بالرقابة.

المادة 29 : يمسك حسابات الديوان وتسيير امواله محاسب يخضع لاحكام المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

المادة 20 : تجتمع اللجنة الادارية مرة في الشهر أو بدعوة من المدير العام للديوان.

المادة 21 : تسجل مناقشات اللجنة الادارية في محاضر تذكر فيها جميع القضايا المطروحة للنقاش مع تحويل نسخة الى الوزير الوصي.

المادة 22 : تناقش اللجنة الادارية القضايا التالية :

كيفية الانجاز ومتابعة البرنامج العام للانشطة،

- التنظيم العام والنظام الداخلي في الديوان،

- كل القضايا المرتبطة بحسب التنفيذ والسير المحكم للبرنامج العام في رياض الفتح.

المادة 23 : يتكون الديوان مع دوائر ووحدات.

المادة 24 : يحدد التنظيم الداخلي للديوان ولاسيما عدد الدوائر والوحدات وصلاحيات كل منها، بقرار من الوزير الوصي بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعادة هيكلة المؤسسات.

الباب الثالث

التسيير المالي

المادة 25 : تفتح السنة المالية للديوان، في أول يناير وتغتم في 31 ديسمبر من كل سنة.

وتمسك المحاسبة على الشكل التجاري، طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

المادة 26 : تشتمل ميزانية الديوان على ما يأتي :

1 - الايرادات :

(أ) الايرادات العادية :

- دخل التظاهرات الثقافية غير المجانية التي تنظمها أجهزة الديوان،

يميل المحاسب طبقا لاحكام المادة 3 من المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين.

الباب الرابع اجراء التعديل

المادة 30 : يقع أي تعديل في أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التي تمت بها الموافقة عليه ويقدم نص التعديل في شكل اقتراح يعرضه المدير العام للديوان خلال اجتماع اللجنة الادارية بعد استشارة مجلس التوجيه.

ثم يقدم الى وزير الثقافة للموافقة.
المادة 31 : يقع حل الديوان وتصفية أملاكه وتحويلها بنص مماثل يحدد شروط التصفية وتحويل الاموال.

المادة 32 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 ششت سنة 1983.

الشاذلي بن جديد